د. بوخروبة الغالي

د. دومي سامية

# التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية

## مدخل نظري ومفاهيمي

د. بوخروبة الغالي

د. دومي سامية

التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية

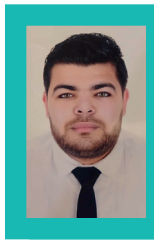

### الدكتور بوخروبة الغالي

دكتوراه شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مناجمنت مالي ومحاسبة، جامعة مستغانم. خريج المدرسة الوطنية للإدارة دفعة 51 تخصص تدقيق ومراقبة. برصيد علمي متمثل في 06 مداخلات وطنية و06 مداخلات دولية، مع 3 مقالات علمية أكاديمية في مجال التخصص. عضو مخبر استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر.

### الدكتورة دومي سامية

دكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة تلمسان. برصيد علمي متمثل في 11 مداخلة وطنية، و4 مداخلات دولية، مع 5 مقالات علمية أكاديمية في مجال التخصص، مدربة في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال، مذيعة ومقدمة برامج. عضو بمخبر بحث الحوكمة العمومية والاقتصاد السياسي.

## عن الكتاب

يتناول هذا الكتاب مدخل نظري ومفاهيمي للتدقيق بصفة عامة، والتدقيق الداخلي على وجه الدراسة مع الإشارة إلى أسسه، مقوماته وإجراءات تطبيقه في المؤسسة البنكية، وتتمثل التركيبة النظرية للكتاب في جملة من الأطر والمفاهيم الأساسية لمفهوم التدقيق والتدقيق الداخلي من خلال دراسة التطور التاريخي لمفهومه، أنواعه، مبادئه ومعاييره.

كما سلط الضوء على نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية نظرا لكون هذه الأخيرة من أهم المؤسسات الاقتصادية محل بحث ودراسة لهذا المفهوم ما يستوجب دراسته، حيث يعود الدور الكبير للتدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في صدق التعاملات البنكية، ويستعان بتقاريره في مجال اتخاذ القرارات الهامة في البنك من خلال التكفل بإعطاء ضمانات حول صحة سير إدارة المخاطر البنكية، مما يستوجب على المدقق الاتسام ببعض المبادئ الأخلاقية منها وأخرى متعلقة بالكفاءة.

ISBN :978-9969-05-156-8

9 789969 051568

دار إيلياء للنشر والتوزيع
ELYAA PUBLISHING HOUSE

حي ميموني حمود 02 برج الكيفان
الجزائر العاصمة – الجزائر
email :elyaa.publishing@gmail.com
www.dar-elyaa.com

# التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية

## (مدخل نظري ومفاهيمي)

**عنوان الكتاب:**

# التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية (مدخل نظري ومفاهيمي)

**الحجم: 15.5 X 23.5**

**عدد الصفحات: 144**

**من تأليف:**

**د. بوخروبة الغالي، د. دومي سامية**

**© المكتبة الوطنية الجزائرية**

**ردمك: ISBN:978-9969-05-156-8**

الإيداع القانوني: سبتمبر 2024

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

**دار إيلياء للنشر والتوزيع**

حي ميموني حمود 02 برج الكيفان - الجزائر العاصمة - الجزائر

**email :** elyaa.publishing@gmail.com

**www.dar-elyaa.com**

الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب مصدرها المؤلف

ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار إيلياء

**2024**

# التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية

# (مدخل نظري ومفاهيمي)

من تأليف:

د. بوخروبة الغالي، د. دومي سامية

دار إيلياء للنشر والتوزيع
ELYAA PUBLISHING HOUSE

**مقدمة**

يرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة. ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي، حيث أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص أخر، حيث أن قدامى المصريين كانوا يقوموا بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الأميرية الواردة، ويقوم شخص أخر بعملية التدقيق لما قاما به هؤلاء الأشخاص من تسجيل. قدامى اليونان كانوا يعينون موظفا للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، كذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات. والمتتبع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المنشاة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة المنشاة في استخدام مواردها المتاحة، وتتضح ابرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق. ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية للمنشاة فان هدف التدقيق أضحى اعم وأوسع مما استدعى معه التطوير في إجراءاته

ووسائل إيصال نتائجه إلى المستفيدين، بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الأولية كان وقائي بحت وينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب.

وتواجه مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات هائل، ورغم اعتبار الدول الكبرى الصناعية مصدر هذه التغيرات، الا ان الجزائر تجد نفسها في وضع يفرض عليها التلاؤم مع الاوضاع والرهانات العالمية.

وقد ترتب على هذه الاوضاع والتغيرات قيام معهد المدققين الداخليين بأمريكا بوضع إطار جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي لتتماشى مع بيئة الاعمال الحالية.

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب كما يلي:

- الباب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التدقيق
- الباب الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي
- الباب الثالث: معايير التدقيق الداخلي

# الباب الأول:
# التطور التاريخي لمفهوم التدقيق

**تمهيد:**

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني: الشخص الذي يتحدث بصوت عال، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات. كما وان الخليفة عمر بن الخطاب (ر ض) قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها، علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100 %، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية .[1]

اشتق مصطلح التدقيق Auditing من كلمة لاتينية Audire والتي تعني الاستماع ، حيث يعني التدقيق لغويا إعادة النظر فيما قام به الفرد من عمل أو فيما قام به غيره من أعمال لتحديد مدى صحتها، وقد كان التدقيق يتم في العصور القديمة عن طريق سماع احد الأفراد لما دونه أخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقق من صحتها .[2]

ويعتبر التدقيق من بين فروع المحاسبة والذي تطور في الفترة الأخيرة بسبب الحاجة إليه، وبسبب الوسائل والتقنيات المستعملة، ورغم أن الحاجة إلى الرقابة ظهرت تقريبا مع ظهور المحاسبة إلا أن تطورها يعتبر نوعا ما حديثا.

---

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 17.

[2] حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2011، ص12.

فإذا كانت الكتابات السابقة أعطت أهمية للمصطلحات والجوانب النظرية في المحاسبة فإن الجانب الميداني والعملي قد طغى مع ظهور التدقيق. ويمكن أن نوجز أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطور التدقيق المحاسبي فيمايلي[1]:

- زيادة حجم المنشآت؛
- ظهور شركات الأموال المساهمة؛
- ظهور بعض القوانين والتشريعات مثل قانون ضريبة الدخل والسوق المالية؛
- حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم.

ويرجع البعض تاريخ ظهور مهنة التدقيق إلى القرن 13 في إيطاليا حيث كان المدقق شخصا مهما ويتقاضى أتعابه بالتناسب مع الأخطاء وحالات الغش التي يكتشفها، أما عن التنظيم المهني للتدقيق فجاء من بعد ذلك كمرحلة متطورة، إذ يمكن الإشارة إلى تأسيس أول جمعية مهنية في هذا الاختصاص في ايطاليا كذلك وبالضبط في البندقية سنة 1581 كما تم تأسيس ما يعرف بجمعية ميلانو سنة 1739.

أما في فرنسا فقد فرض على الأعيان أن يقدموا سنويا قراءة عمومية لحسابات ممتلكاتهم أمام المدققين وبمصادقة منهم، وأنشأت منظمات متخصصة ركزت معظم اهتماماتها على التكوين المهني للمحاسبين والمدققين وعلى تحديد الشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يريدون مزاولة المهنة.

---

[1] أحمد لعماري، حكيمة مناعي، " محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 5.

وأما في بريطانيا فقد تطورت المهنة لاحقا وظهر أول تنظيم مهني للوجود في اسكتلندا عام 1854، ثم جاء قانون الشركات في 1862 ليدعم المهنة وينظمها أكثر حيث ينص هذا القانون على وجوب والزامية تعيين مدقق حسابات في شركات الأموال لحماية المساهمين من التلاعب بأموالهم ومن إمكانية تعسف الإدارة المسيرة وتقصيرها، إذ يشير البعض إلى أن الملك إدوارد الأول أصدر ووثيقة يعطي لأعيان الحق في تعيين مدققين وتكون المصادقة إلزامية من قبلهم على هذه الحسابات بإعداد تقرير وشهادة عن ذلك. بعدها تطورت الأمور وتوسعت وأصبح العالم اجمع يقر بدور المدقق وبإلزامية حماية الحقوق والملكيات، فتوالى ظهور وإنشاء المنظمات المهنية في أغلب الدول منها الجزائر. كما ساهمت الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية في المعاهد والجامعات في تطوير علم التدقيق والمحاسب.

**المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي**

سنتناول في هذا المطلب مفهوم التدقيق واهم التعاريف التي وردت في هذا الشأن، واخيرا الاهمية والاهداف المرجوة من عملية التدقيق

**أولا: مفهوم التدقيق**

يعتبر التدقيق بصورة رئيسية فحص المعلومات او البيانات المالية من طرف شخص مستقل ومحايد لأي شركة بغض النظر عن هدفها وحجمها او شكلها القانوني.[1]

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الاطراف ذات المصلحة في المنشاة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها، ومن هذه الاطراف:

أ. **ادارة المنشأة:** حيث ان اعتماد الادارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة؛

ب. **المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:** يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل؛

ج. **الجهات الحكومية :** تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص20.

تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشاة وأي طرف أخر.[1]

لقد أدى اختلاف وجهات نظر الباحثين إلى تعدد تعاريف التدقيق حيث يرى كل باحث نظرته في زاوية خاصة لكن من أكثر التعاريف نذكر منها:

يشير تعريف التدقيق على أنَه " فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع دفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية، فحصا حسابيا والتحقق من نتيجة أعمال المشروع من الرَبح والخسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حوَل صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة" [2]. وعرف على انه: " عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والمتعلقة بنتائج المادة محل المراجعة، وذلك لتحديد مدة التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة " .[3]

قد عرف ايضا بأنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الاطراف المعنية ".

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2006، ص 19-20.

[2] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة وعمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2011، ص 19

[3] نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**، الدار الأكاديمية، مصر، 2010، ص 158.

ومن هذا التعريف نجد أن التدقيق يتضمن النقاط التالية:

أ. إن التدقيق هو عملية منتظمة، أي تعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المدقق؛

ب. أهمية حصول مدقق الحسابات على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها من قبله بطريقة موضوعية؛

ت. الالتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعية كأساس للتقييم وإبداء الرأي الشخصي؛

ث. إن عملية التدقيق تنتهي بإيصال نتائج فحص المدقق للأطراف المعنية مما يعني أن التدقيق هو وسيلة اتصال.[1]

كما عرفت منظمة العمل للمحاسبة والمراجعة الفرنسية المراجعة على أنها: " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم." [2]

وعرفه أيضا التدقيق على أنها " اختبار تقني صارم بأسلوب مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ

---

[1] الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 06- 07

[2] مسعود صديقي، " **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2012، ص65.

المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة." [1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التدقيق على انه: " عملية مراقبة وفحص وتحليل معلومات، بطريقة منتظمة وموضوعية من قبل شخص متخصص، مؤهل له معرفة علمية وخبرة مهنية، يقوم بتقديم قيمة مضافة للمؤسسة من خلال عمله على إعطاء قدر من الشفافية في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية محددة باستخدام مجموعة من المعايير، وتقديمها الى الأطراف المعنية ".

أما في الجزائر فيمكن القول أنها وظيفة حديثة الاستخدام، فقد نص عليها المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على انه " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها".[2]

**ثانيا: مزايا التدقيق**

هناك العديد من المزايا لتدقيق الحسابات والتي من الممكن ان تكون ذات فائدة للمنشاة محل التدقيق أو الملاك:

- يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل المسجل في الدفاتر والمحاسبين في المنشاة والحرص والالتزام في أداء عملهم؛

---

[1] LIONNEL.C ET GERARD.V: "**Audit et Contrôle Interne, Aspects financiers";Opération et Stratégiques** , 4éme Edition, Dalloz, paris 1992, page21

[2] المادة 40، **القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 88-01**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 02، 12 جانفي 1988، ص 08

- اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشاة؛
- يمكن للمنشاة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة؛
- يسهل اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه؛
- التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشاة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.[1]

**ثالثا: أهمية وأهداف التدقيق**

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها لهدف رئيسي يتمثل في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين، والمستثمرين الحاليين والمستقبليين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة، ونقابات العمال وغيرها.

**1- أهمية التدقيق**

أصبحت المحاسبة علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص22-23

ولكن لا تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد، بفحص تلك البيانات فحصا انتقاديا منظما ودقيقا، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها.[1]

**وتظهر أهميته أيضا بالنسبة لأطراف مختلفة يمكن حصرها في ما يلي:**

- أصحاب الشركة: أن تقرير المدقق يعتبر أداة فعالة تمكن الملاك سواء كانوا مجموعة شركاء أو مساهمين، من الاطمئنان على سلامة استثمار أموالهم في الشركة، وعلى قدرة المسؤولين على التسيير الناجح؛
- الدائنون والموردون: معتمدين في ذلك على النتائج المالية المدققة للتأكد من قدرة الشركة على تسديد التزاماتها؛
- البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تهتم هذه الجهات بمدى صحة البيانات المحاسبية ومصداقية القوائم المالية التي تؤكدها عملية التدقيق، وذلك لغرض اتخاذ القرار السليم فيما يخص منح الشركة قروض أو تسهيلات ائتمانية، إضافة إلى الاطمئنان على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها؛[2]
- الهيئات الحكومية: تعتمد هذه القوائم المالية وتقرير المدقق للتخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، وتأكيد التزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات وعدم الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها؛

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 1999، ص 16- 17.

[2] حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق -المراجعة نظريا**، الجزء الأول، ط1، الجامعة المفتوحة، طرابلس،2003، ص 32 – 34.

- رجال الاقتصاد: ازداد اهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها؛
- نقابة العمال: تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال[1].

**2- أهداف تدقيق الحسابات**

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي:[2]

1. قبل عام 1900 كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء.
2. من 1900 حتى 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية.
3. من 1940 – 1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية؛

---

[1] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص 25

[2] سامي محمد الوقاد، مرجع نفسه، ص 8-9

4. من 1960 وحتى الآن أضيف أهداف عديدة للتدقيق منها:

أ. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛

ب. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛

ت. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛

ث. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع؛

ج. تخفيض حظر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.

ويمكن شرح تطور طبيعة التدقيق الداخلي من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (01): تطور طبيعة التدقيق الداخلي**

| تقليديا (1993 م) | أوجه المقارنة | حديثا (2003م) |
|---|---|---|
| الفحص، التقييم، الحماية، الدقة، الكفاءة ، الالتزام ، منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب، اختبارات الالتزام لتحقيق الإدارة التنفيذية، التبعية الإدارية. | - الخدمات<br>- الأنشطة<br>- الأهداف<br>- الوسائل<br>- التبعية<br>- التوصيات<br>- الحياد | التأكيد الموضوعي، الخدمات الاستثمارية، تعظيم قيمة المنظمة، دعم حوكمة الشركات، إدارة المخاطر المالية والتشغيلية، الفحص التحليلي، لجنة المراجعة، المساهمين ومجلس الإدارة الإشرافي، الاستقلال. |

**المصدر:** محمد عبد الفتاح إبراهيم، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإمارات، سبتمبر 2005، ص 41.

**المطلب الثاني: فروض ومعايير التدقيق المحاسبي**

تقوم عملية التدقيق المحاسبي على أساس مجموعة افتراضات تبنى على قوائمها الأفكار التي تسبق عملية التحليل، ولا تخلوا بدورها من مجموعة من المعايير تحكم الكيفية التي تمارس بها هذه الوظيفة، وتعتبر وسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق.

**أولا: فروض التدقيق المحاسبي**[1]

يعرف كولر Köhler الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك. وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

1- **فرض عدم التأكد**: ويبرر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية؛
- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات؛
- عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2- **فرض استقلال المدقق**: وذلك لان المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:

- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع نفسه، ص 20 – 22.

- المقومات الموضوعية: وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المنشاة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3- **فرض تو افر تأهيل خاص للمدقق**: وذلك لان المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فان المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

4- **فرض تو افر نظام كاف للرقابة الداخلية:** تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشاة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

أ. رقابة إدارية: وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات – التكاليف المعيارية – دراسة الوقت – التقارير – التدريب).

ب. رقابة محاسبية: وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها ومن وسائلها (حسابات المراقبة – الجرد المستمر – المصادقات – التدقيق الداخلي – النظام المستندي).

ت. ضبط داخلي: وهدفه حماية أصول المنشاة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل – تحديد الاختصاصات والمسؤوليات).

ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث.

1. **فرض الصدق في محتويات التقرير**: ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشا فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشاة أو خارجها.

**ثانيا: معايير التدقيق المحاسبي المتعارف عليها**

المعايير هي قوانين وأنظمة وإجراءات موضوعة من قبل الدولة او الجمعيات المهنية آو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق. ان وجود هذه المعايير لأجل الحفاظ على قياس موحد (معياري) لعمل المدقق المستقل والمحايد لان هذا المقياس يوفر لمهنة التدقيق الثقة والكرامة من قبل الجمهور، وبالتالي الثقة بالبيانات المالية، هذه المعايير تعتبر مستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبين القانونيين لأجل الإيفاء بالتزاماتهم.[1]

ولقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) قائمة بمعايير التدقيق، حيث تم تبويبها في ثلاثة مجموعات وهي:

- المجموعة الأولى: المعايير الشخصية؛
- المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني؛
- المجموعة الثالثة: معايير التقرير.

[1] د. هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30 32.

وقد تضمنت هذه المجموعات عشرة معايير نوضحها – بإيجاز – على النحو التالي

**1- المعايير الشخصية**

وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي، وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاث معايير هي:

أ. **المعيار الأول**: يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدقق أو كمدققين.

ب. **المعيار الثاني**: يجب أن تتوافر في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل العمل الاستقلال في الاتجاه الذهني ويتضمن هذا المعيار الأبعاد الثلاث التالية

- إعداد برنامج التدقيق؛
- الفحص؛
- إعداد التقرير.

ت. **المعيار الثالث**: يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد التقرير.[1]

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

**2- معايير العمل الميداني**

وترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية التدقيق، والإجراءات الفنية، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن تم تحديد حجم الاختبارات. وتشتمل هذه المعايير على ثلاث هي:

أ. يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم. ويرتكز هذا المعيار عموما على عنصر الوقت من حيث:

- توقيت تعيين المدقق الخارجي؛
- توقيت القيام بالتدقيق؛
- توقيت تنفيذ إجراءات التدقيق.

ب. يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها. ويمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المنشاة بالوسائل التالية:

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية؛
- استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية؛
- إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

وبعد الدراسة السابقة يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن:

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛
- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية؛
- التوصيات المقترحة للمنشاة محل التدقيق.

ويترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية:

- توسيع إجراءات التدقيق؛

- اختصار إجراءات التدقيق؛
- الاعتماد على أعمال المدققين الداخلي؛
- يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية محل التدقيق.[1]

**3- معايير إعداد التقرير:**[2]

أ. يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

ب. يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة؛

ت. تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك؛

ث. يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية ككل، أو امتناعه عن إبداء الرأي. وفي الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك.

---

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17.

**المطلب الثالث: مبادئ، أنواع التدقيق المحاسبي وعلاقاته**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ التدقيق وأنواعه، حيث يتميز التدقيق باعتماده على مجموعة من المبادئ مما يجعله أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في دعم سياسة ورقابة الإدارة وإمداد المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من العمل على تحسين أدائها، حيث أن التمسك بتلك المبادئ هو شرط لا بد من توفره قبل تقديم نتائج تدقيق كافية، وكذلك لتمكين المدققين اللذين يعمل كل منهم مستقلا عن الأخر من الوصول لنفس الاستنتاجات في الظروف المتشابهة. وهذا التدقيق ينقسم إلى أنواع والتي سوف نحددها فيما يلي.

**أولا: مبادئ التدقيق**

تجدر الإشارة إلى تناول مبادئ التدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

- ركن الفحص؛
- ركن التقرير.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

**1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص**

حيث تتمثل المبادئ المرتبطة بركن الفحص، والمتمثلة في ما يلي:[1]

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف

[1] يعقوب ولد الشيخ، محمد ولد أحمد يورة، " التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، تلمسان، 2014، ص 31

الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية من هذه الآثار من جهة أخرى؛

- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير؛
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد مكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوت الخطأ فيها أكبر من غيرها؛
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب الفحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية مي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

**2- المبادئ المرتبطة بالركن التقرير**

وتتمثل في ما يلي:[1]

- **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص24

المستخدمين لها بصورة حقيقة تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير؛

- **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى تطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات؛
- **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية؛
- **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية؛

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق على أن المبادئ العامة التدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي:

أ. الاستقلالية؛

ب. الكرامة؛

ت. الموضوعية؛

ث. الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة؛

ج. السرية؛

ح. السلوك المهني؛

خ. المعايير الفنية؛

وذلك بالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولة التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها. مع مراعاة أن يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما أن تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

**ثانيا: أنواع تدقيق الحسابات**

يمكن تصنيف عملية تدقيق الحسابات إلى عدة تبويبات وكل تبويب يتضمن أنواع مختلفة لعملية تدقيق الحسابات ولكن هذه التبويبات تعتبر لأغراض الوصف فقط.

**1- تبويب التدقيق من حيث حدوده**

ينقسم إلى كل من التدقيق الكامل وجزئي، كما يلي:

- **التدقيق الكامل**: وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص ويلاحظ في هذه الخالة أن للمدقق الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختباراته، ولذلك يناسب هذا التدقيق المنشآت الصغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن المنشآت الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من التدقيق فان ذلك يتوقف على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباراته؛

- **التدقيق الجزئي**: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق، أو المجال ، ويراعي أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي "رسالة ارتباط" بين حدود التدقيق والهدف منه، حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها كي لا ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق؛

ومن أمثلة التدقيق الجزئي ما يلي:

أ. الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات؛

ب. الاتفاق على تدقيق العمليات الخاصة بالمخازن؛[1]

ت. الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة؛

ث. الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط؛

ج. الاتفاق على دراسة قدرة المنشاة على سداد التزاماتها.

ومن العرض المتقدم يمكن التوصل إلى أن تدقيق المنشآت سواء كان كامل أو جزئي يتوقف على الإلزام القانوني لهذه المنشآت وعلاقاتها بالملاك ولذلك فان الشركات المساهمة تتبع التدقيق الكامل بينما شركات الأشخاص والمنشآت الفردية فان ذلك يتوقف على طبيعة الاتفاق وعقد الشركة " الأشخاص" لتحديد طبيعة التدقيق وحدوده.

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 10 – 11.

**2- من حيث القائمين بعملية التدقيق**

ينقسم بدوره الى تدقيق داخلي وخارجي، نوضحه فيما يلي:

- **التدقيق الداخلي**: قد يقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المنشاة يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي وهو يعتبر إحدى أدوات الرقابة وأداة بيد الإدارة، كونه يتم التدقيق من قبل شخص يعتبر موظف في المنشاة ويخضع لسلطة الإدارة.

ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات ما يلي:

أ. دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛

ب. الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع؛

ت. كيفية وفعالية الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

- **التدقيق الخارجي**: هو الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المنشأة.[1]

يتضح من خلال التعريف السابق أن هناك أوجه اختلاف بين التدقيق الخارجي والداخلي يمكن حصرها على النحو التالي:

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 26

**جدول رقم (02): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي**

| الرقم | البيان | التدقيق الخارجي | التدقيق الداخلي |
|---|---|---|---|
| 1 | الهدف من التدقيق | – فعالية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها.<br>– اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش.<br>– إبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية . | - خدمة الإدارة عن طريق التدقيق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي.<br>- اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب . |
| 2 | الشخص الذي يقوم بالتدقيق | - شخص مهني مستقل من خارج المنشاة . | - موظف من داخل المنشاة يعين من قبل إدارة المنشاة . |
| 3 | توقيت أداء التدقيق | - يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية.<br>- قد يمون على فترات متقطعة خلال السنة . | - يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية . |
| 4 | نطاق التدقيق | - يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما | يتحدد نطاق عمله عن طريق الادارة وفقا للصلاحيات |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | تنص عليه التشريعات والمعايير . | والمسؤوليات المعطاة له . |
| 5 | الاستقلالية | يتمتع المدقق باستقلالية تامة ، لأنه شخص محايد ومن خارج المنشاة . | يوجد لديه استقلال جزئي حيث انه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة . |
| 6 | من يقوم بتعيينه | يعين من قبل الملاك لذلك فهو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم . | يعين من قبل إدارة المنشاة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة . |

**المصدر:** احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

**3- التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق**

- **التدقيق النهائي**: ويكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لان الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا. ومن الواضح أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر في غالب الأحيان على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا، ولهذا كثيرا ما يطلق عليه تدقيق الميزانية؛

- **التدقيق المستمر**: وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشاة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية. ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي؛[1]
- **التدقيق لغرض معين**: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفاحص، وقد تكون الحسابات البنكية للعملاء والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين " فحص السجلات والدفاتر بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو انضمام شريك أخر، أو لأغراض خدمات التدقيق الضريبي. [2]

**4- من حيث درجة الإلزام**

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين، كالأتي:

- **التدقيق إلزامي:** هو التدقيق التي يحتم القانون القيام به وتخالفه الشركات والمنشآت، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له. ومن تم يترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة؛

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 32-34.

[2] رويال كلاس للبحوث الأكاديمية والدراسات العليا، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، 29 أكتوبر 2012، ص16.

- **التدقيق الاختياري (غير إلزامي):** وهي التدقيق التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع واعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء. حيث هذا نوع من التدقيق يطلبه أصحاب المنشأة والذي قد يكون كاملا أو جزئيا.[1]

**5- من حيث الغرض**

- التدقيق الإداري: هو التدقيق الذي يتم بهدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق، وهو يعتبر أداة من أدوات الإدارة، لذلك يقوم التدقيق الإداري بتدقيق جميع الأحداث التي تتم في المنشأة، خطط الإدارة، أهداف الإدارة، استغلال الطاقة الإنتاجية، الأعباء الإدارية، التنسيق بين الإدارات في مستوياتها المختلفة: التدقيق الإداري هو تدقيق نختلف عن التدقيق العادي من حيث الهدف والمجال؛
- تدقيق التكاليف: هو التدقيق الذي يخص دفاتر وسجلات التكاليف ويهدف إلى فحص واختبار السجلات ومدى مطابقتها للواقع، يطبق هذا النوع من التدقيق في بعض الدول التي يوجد لديها عدد كبير من الشركات الصناعية التي تتبع للقطاع العام. وقد عرف تدقيق التكاليف بأنه التحقق وفحص

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، " **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 51-52

صحة حسابات التكاليف ومدى التزام المنشاة عند إعدادها بالخطط والمعايير الموضوعة؛

- فحص لأغراض خاصة: وهو أن يتم تعيين المدقق من قبل جهة معينة في سبيل الوصول إلى حقيقة معينة، فمثلا يقوم البنك المقرض بتعيين مدقق في سبيل التعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب القرض. [1]

**6- التقسيم الحديث للتدقيق:**

ما زال بعض الكتاب يقسمون التدقيق من حيث نطاق العمل إلى تدقيق كلي وتدقيق جزئي، أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه الخدمة إلى تدقيق حكومي، تدقيق خارجي وتدقيق داخلي، أو من حيث زمن إجراء التدقيق إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي، أو من حيث الالتزام إلى تدقيق إلزامي وتدقيق غير إلزامي، ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع التالية:

- **تدقيق البيانات المالية**: وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية، مأخوذة ككل، لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وان حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وان الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية كافية. هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته. أما المستفيدون من هذه البيانات المالية لأجل اتخاذ القرارات على أساسها وهم على سبيل المثال: الإدارة المساهمون، المستثمرون، الدائنون، المحللون الماليون، بعض دوائر الدولة، الأسواق المالية؛

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

- **تدقيق الرقابة (تدقيق الالتزام)**: وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة.
- **تدقيق النشاط:** يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة (الشركة) والخاص بعملية معينة. وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الانجازات أو تدقيق الإدارة. ويشمل هذا النوع من التدقيق ربما جميع الأنشطة وعلى سبيل المثال كل الفرع أو خط الإنتاج أو جزء (قسم) من النشاط، وعلى سبيل المثال: قسم المبيعات أو المشتريات.[1]

**ثالثا: الفرق بين التدقيق والمراجعة والمحاسبة**

بسبب انتشار استخدام مصطلح المراجعة في بعض الدول العربية، كما هو الحال في مصر والأردن، وانتشار مصطلح التدقيق في دول أخرى مثل لبنان، سوريا، المملكة العربية السعودية وغيرها، أصبح من الضروري توضيح مفهوم كل منهما.

صدر عن معهد المحاسبين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987 بيانا حول قواعد المحاسبة وخدمات المراجعة يوضح فيها الفرق بين كل من المراجعة والتدقيق، على أساس أن المراجعة تتمثل في مجموعة من " الاستفسارات من العاملين في الوحدة موضوع المراجعة والتدقيق، إضافة إلى فحص وتحليل المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، لكن يكون ذلك

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 23 – 24.

في إطار يقل في مضمونه عن إطار التدقيق"، والمراجعة مثلا لا تتضمن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

وبالتالي يمكن القول أن عملية التدقيق أوسع نطاقا وأعمق تحليلا من المراجعة، لكن لا يجب أن نتوقف عند مجرد استخدام مصطلح معين في المجال المهني للمراجعة والتدقيق، حيث انه عند قيام المراجع بفحص البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات للتحقق من مدى صحتها ودقتها فهو يقوم بعملية مراجعة مستندية، أما عند قيامه بعملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحليله أو تقييم عناصر الكفاءة والفاعلية فهو في هذه الحالة يقوم بعملية تدقيق، إلا انه تبقى الأهداف العامة والرئيسية للمراجعة والتدقيق واحدة وشاملة لكافة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال المهني .[1]

ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بينهما من خلال الجدول التالي:

[1] محمد السيد سرايا، **المراجعة ومر اقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص125.ص 05 – 06.

**جدول رقم (03): أوجه الاختلاف بين التدقيق والمحاسبة**

| الرقم | المحاسبة | التدقيق |
|---|---|---|
| 1 | علم تجميع وتبويب وتلخيص وإيصال المعلومات من خلال القوائم المالية . | علم تحليل وفحص انتقادي للسجلات والقوائم المالية. |
| 2 | تقوم بقياس الأحداث المالية في المنشاة من خلال إعداد قائمة الدخل وتوصيل الأوضاع المالية للأطراف المعنية . | تقوم بفحص القياس المحاسبي والمعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها حول نتيجة أعمال المنشاة . |
| 3 | المحاسب موظف يتبع لإدارة المنشاة ويتقاضى أجره من الإدارة . | المدقق شخص محايد مستقل من خارج المنشاة يقوم بعمله مقابل اجر يحدد في العقد الموقع بينه وبين المنشاة . |
| 4 | المحاسب ربما لا يكون لديه معلومات حول التدقيق وإجراءاته . | بينما المدقق يجب أن يكون لديه معرفة بالمبادئ المحاسبية وطرقها . |
| 5 | المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي تم إعدادها . | بينما المدقق مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمنشاة . |
| 6 | المحاسب موظف دائم في المنشاة يقوم بعمله بانتظام . | بينما المدقق يعين كل سنة وليس دائم العمل في المنشاة . |

**المصدر:** غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

**رابعا : علاقات المدقق المستقل [1]**

للمدقق المستقل علاقات، ومع عدة جهات، ومن هذه الجهات:

- الإدارة؛
- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق؛
- التدقيق الداخلي؛
- المساهمين.

1- الإدارة هي المسؤولة عن التخطيط والرقابة على الأنشطة الاقتصادية، ولهذا على المدقق أن يكون لديه الحذر المهني، أي أن المعلومات على اختلاف أنواعها والتي يحصل عليها من الإدارة لا يصدقها أو يشك فيها، ولا يقبلها بدون ربطها مع القرائن والأدلة التي يحصل عليها وتقييمها بشكل موضوعي؛

2- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق: من المعروف أن مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع سياسات الشركة لصالح المساهمين، وإذا كان أعضاء مجلس الإدارة اغلب من الإداريين، فالعلاقة ستكون كما ذكرناها في واحد أعلاه، أما إذا كان مجلس الإدارة يتكون من أعضاء خارجين أو غير تنفيذيين أو يسمى لجنة التدقيق فان العلاقة ستختلف. أما لجنة التدقيق تتكون من أعضاء خارجيين غير تنفيذيين وهم واسطة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والإدارة، وهذه العلاقة تساند استقلالية المدقق الخارجي والداخلي، ومن خلال:

أ. اقتراح تعيين المدقق الخارجي على الهيئة العامة للمساهمين؛

ب. مناقشة برنامج التدقيق مع المدقق الخارجي؛

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 28 – 30.

ت. استلام المراسلات من المدقق الخارجي ومناقشة حول الأمور أو الصعوبات التي يواجهها مع الإدارة؛

ث. مناقشة البيانات المالية مع المدقق؛

ج. يعين مدير التدقيق الداخلي، ويحدد راتبه وكذلك عزله.

3- التدقيق الداخلي: المدقق الخارجي عادة لديه علاقة طيبة مع التدقيق الداخلي، ويوفر له مساعدة لإنجاز تدقيق البيانات المالية، وكذلك إدارة الشركة ربما تطلب من المدقق الخارجي دراسة وتقييم التدقيق الداخلي كعملية منفصلة عن تدقيق البيانات المالية. وعمل التدقيق الداخلي لا يمكن أن يكون بديلا عن التدقيق الخارجي، ولكنه مكمل لها؛

4- المساهمين: المدقق الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة، وعلى المدقق الخارجي التحقق إذا كانت الإدارة فعالة في إدارة أموالهم.

# الباب الثاني:
# الإطار العام للتدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف ووسائل الرقابة التي ترتكز عليها المؤسسات الاقتصادية، واحد الأنظمة الرقابية الموجودة بيد الإدارة للتأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها وسلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها.

## المطلب الأول: مفهوم وتطور التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية، وقد ظهرت بعد ظهور التدقيق الخارجي بوقت طويل، والحاجة إلى معرفة إدارة الشركة على مدى كفاءة أداء العاملين وتنفيذهم لاستراتيجياتها وأهدافها إلى ضرورة وجود مدقق داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية للمؤسسة وفحص الأداء المحاسبي فيها.[1]

### أولا: نشأة التدقيق الداخلي

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها ، وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر ، إلى أن انتظم المراجعون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص125.

بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين الذي عمل منذ أنشئه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها .[1]

**ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي**

أول عملية تطوير للتدقيق الداخلي في العصر الحديث ظهرت مع معهد المدققين الداخليين (IIA) سنة 1941، حيث بلغ عدد أعضاء المعهد حينها 7000 عضوا، ووصل في عام 2001 إلى 70000 عضوا من 120 دولة. وحسب التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي فهو " وظيفة تقويم مستقلة تنشا داخل الشركة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للشركة، وذلك بهدف مساعدة أفرادها على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويدهم بالتحليلات، التقييمات، التوصيات، المشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة وتشمل أهداف التدقيق أيضا توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة ".[2]

- وفقا ألبرتو سيليرو (ALBERTO SILLERO) يمكن تعريف التدقيق كخطوة تحليل ومراقبة ، ينطبق على مجموعة من مهام المؤسسة، وكذلك تدقيق لإنتاج، لقوة بيع، لجودة، لموارد بشرية و للبيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة .[3]

---

[1] سامح رفعت، أبو حجر ، إيمان احمد محمد رويحه ، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي حول المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر ،ب س ن، ص 5

[2] محمد خالد المهايني، حسن عبد الكريم، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 66، 2007، ص 03

[3] Alberto SILLERO, Auditer révision légale, Ed Eska, 2000, p 12

- يعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي انه : " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشاة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى " [1]
- عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها : " وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاءها داخل المنشاة لفحص وتقديم أنشطتها المختلفة ، وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشاة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية ، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها " .[2]
- كما عرف لطفي التدقيق الداخلي بأنه : " عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات ، تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وإحداث اقتصادية ، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج على المستخدمين المعنيين " .[3]
- ويمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه " مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي

---

[1] المجمع العربي للمحاسبين، **مفاهيم التدقيق المتقدمة**، عمان، الأردن، 2001، ص 227

[2] سعد ابي إبراهيم احمد، " دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني"، دورة حول حوكمة الشركات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ماي 2008، ص 03.

[3] لطفي أمين السيد احمد، **المراجعة في عالم متغير**، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع، القاهرة 2002، ص 18.

التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم ، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخال عليها ، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى ".[1]

- "التدقيق الداخلي هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية : كفاءة العمليات و فاعليتها و الاعتماد على التقارير المالية و الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها"[2]
- المراجعة الداخلية هي : " جزء من نظام الرقابة الداخلية تتمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من المنشاة ، ومهمته مراجعة وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة، تقييم أداء الإدارات والأقسام في المنشاة ، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج هذا التقييم ".[3]

فمن خلال هذه التعاريف نستخلص أن التدقيق الداخلي: " وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، تعمل على قياس فاعلية نظم الرقابة المختلفة، وضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، واقتراح التحسينات والتوصيات اللازمة، ثم تقدم تقرير إلى الإدارة المركزية لإبلاغها بنتيجة التقييم ".

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2007، ص 181.

[2] إبراهيم، إيهاب نظمي، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي، 2009، ص21.

[3] منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان محمد شام الحموي، **أساسيات المراجعة**، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1994، ص 139.

- ويعرف أيضا التدقيق الداخلي على انه : " الفحص المنظم لعمليات المشروع ودفاتره وسجلاته ومستنداته بواسطة جهة داخلية أو مراجعين نابعين كموظفين للمشروع ، ولعل السبب في نشأة هذا النوع من المراجعة يرجع أساسا إلى كبر حجم المشروعات وتنوع وتعدد عملياتها المالية والابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمشروع عن تفاصيل تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة ، الأمر الذي استلزم وجود أداة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها فور إتمامها أو حدوثها " .[1]
- كما عرف على أنه : " نشاط وظيفي تقييمي يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها و مدى تطبيق الأنظمة المالية و المحاسبية فيها و كدا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية و تحسين الأداء و يهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف و تقديم لدعم و المعلومات للإدارة العليا " [2]
- عرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أن التدقيق الداخلي:"نشاط تقييم مستقل نشا داخل المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية و المالية و الأعمال الأخرى كخدمة

---

[1] رؤوف عبد المنعم، تحسين الشاذلي، **مبادئ المراجعة بين الفكروالتطبيق**، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1987، ص 47

[2] فريدة صالح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في الجزائر، سكيكدة الجزائر، يومي 11 و12 أكتوبر 2010، ص16.

للإدارة و هو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[1].

ومن خلال مجمل المفاهيم والتعريفات السابقة ذكرها، نرى أن التدقيق الداخلي هو نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، وهو يساعد الشركة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة.

ومما استخلصتاه أيضا أن التدقيق الداخلي يتوافق مع المفاهيم الحديثة التالية :[2]

- إدارة المخاطر؛
- الإجراءات التحكيمية (المؤسسية) وهي مجموعة القواعد والأساليب المتبعة التي تحول دون الفساد أو حصول أي شخص على مكتسبات ليست من حقه؛
- الدور الاستشاري للمدقق.

**ثالثا: خصائص التدقيق الداخلي**

يمتاز التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص :[3]

- تختص بمهمة فحص جميع الأنشطة في المؤسسة أي وظيفة شاملة لخدمة الإدارة؛

---

[1] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010، ص120.

[2] عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة **الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 58.

[3] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية أي مستقلة عن الوظائف الأخرى لضمان الموضوعية؛

- يمتد نشاطها إلى جميع النواحي الإدارية (الرقابة المحاسبية وتقييمها، الضبط الداخلي).

**المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي ومسؤولياته**

للتدقيق الداخلي أنواع، ولكل نوع مسؤوليات سوف نتطرق لها من خلال ما يلي:

**أولا: أنواع التدقيق الداخلي**

سوف نتطرق إلى أهم أنواع التدقيق الداخلي المتعارف عليها من قبل معهد المدققين الداخليين

✓ **التدقيق المالي**

التدقيق الداخلي المالي هو عبارة عن " الفحص الكامل والمنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى."[1]

وبطريقة أخرى يعني " الفحص النقدي للمعلومة المحاسبية، وتقديم تقرير حول صراحة المعلومات وحقيقتها من طرف المدقق الداخلي المالي ."[2]

[1] الوردات، خلف عبد الله، **دليل التدقيق الداخلي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص241.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 9

✓ **تدقيق الالتزام**

يتضمن إجراء فحص لمختلف البرامج والسياسات والقوانين والأنظمة والعقود التي يجب الالتزام بها وإتباعها من اجل الحفاظ على المبادئ التوجيهية المقررة في الشركة، ويترتب على مراجعة الالتزام ما يلي:

أ. جمع المعلومات عن القوانين والأنظمة وغيرها من متطلبات الالتزام؛

ب. فهم حدود التدقيق في الكشف عن الأعمال غير القانونية وسوء المعاملة؛

ت. تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال غير القانونية؛

ث. على المراجع تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شانها أن تكشف عن الأعمال غير القانونية.

✓ **التدقيق التشغيلي**

تتضمن مراجعة العمليات إجراء فحص شامل للإدارة التشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية، وجودة تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف الشركة، مع التركيز على أن أموال وموارد الشركة تستخدم بشكل فعال. وتشمل المراجعة التشغيلية دراسة المسائل المتعلقة بما يلي:

أ. التأكد من مدى ملائمة النظم الإدارية والرقابية والممارسات التي تهدف إلى السيطرة والمحافظة على الأصول؛

ب. التأكد من سلامة استخدام أموال وموارد الشركة بشكل كفئ وفعال؛

ت. التأكد من مدى كفاية وفعالية الأنشطة والبرامج والعمليات التشغيلية بالشركة.

✓ **التدقيق الإداري**

الغرض من هذه المراجعة هو فحص وتقييم الأعمال والمسائل الإدارية، فالنتائج المتوقعة من هذه المراجعة هي إبداء الرأي في القضايا الإستراتيجية وإعطاء الحلول والتوصيات.

✓ **تدقيق نظم المعلومات:**

هذه المراجعة تشمل ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول الشركة، والحفاظ على سلامة وامن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب. وتشمل مراجعة نظام المعلومات ما يلي:

أ. فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ وبعده، وذلك لضمان أمنها وأنها تلبي احتياجات المستخدمين؛

ب. فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية الرقابة الداخلية التي تم وضعها.

✓ **تدقيق الأداء**

تتضمن هذه المراجعة فحص ما إذا كانت الشركة تستعمل الموارد المتاحة لديها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية اقتصادية تمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها. ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، وان العمليات أو البرامج يجري تنفيذها وفقا للأهداف والخطط المسطرة في برنامج التدقيق.[1]

[1] يحي سعيدي، لخضر أوصيف، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، الجزائر، ص 193-195.

✓ **التدقيق البيئي**

يهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث، والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها، وحماية البيئة من الاستنزاف والانقراض، وتحديد وتقييم المخاطر البيئية التالية:

- الغبار، المياه المعدومة، حرق المخلفات، المواد المستنزفة لطبقة الأزون، التدخين، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية.[1]

**ثانيا: مسؤولية التدقيق الداخلي**

يمتنع التدقيق الداخلي عن أداء أية مسؤوليات ذات علاقة بتصميم نظم الرقابة الداخلية أو تنفيذها، والتي من شانها التأثير على استقلاليته وموضوعيته تجاهها، كما يجب أن لا يكون له أية مسؤولية أو صلاحية تنفيذية للأعمال التي يقوم بمراجعتها، ولا يمنع ذلك من إبداء الرأي والمشورة حيال النظم قبل وبعد تطبيقها أو اقتراح معايير رقابية إضافية، ونخص بالذكر عملية تقييم المخاطر، والتي تعتبر من مسؤولية الإدارة المعنية. ويعد المكتب مسؤولا عن المؤسسة من خلال الأمور التالية:[2]

أ. تقديم تقارير دورية تتضمن مدى كفاية وفعالية عمليات وإجراءات الإدارة وإدارة المخاطر التي تواجهها؛

---

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] ميثاق التدقيق الداخلي لجامعة الامارات العربية المتحدة، ص 3-4
https://www.uaeu.ac.ae/en/internal_audit_office/internal_audit_office.pdf

ب. الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بإجراءات الرقابة على أنشطة المؤسسة، بما فيها التحسينات الممكن إدخالها على العمليات، ومتابعة تقديم المعلومات المتعلقة بتلك المسائل إلى أن يتم حسمها؛

ت. رفع المعلومات بصفة دورية عن وضع خطة التدقيق السنوية ونتائجها، وعن مدى كفاية الموارد المخصصة لأنشطة التدقيق الداخلي؛

ث. التنسيق مع اختصاصات الرقابة الأخرى والإشراف عليها (مثل إدارة المخاطر، ومراجعة الالتزام والتقيد بالقواعد والنظم والسياسات والإجراءات، ومراقبة النواحي القانونية والأخلاقية والبيئية، والتدقيق الخارجي).

**ثالثا: أساليب التدقيق الداخلي**

لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي:

1- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.

2- التحقق من وجود أصول المنشاة وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا ويراعى عند انتقاء القيود لمراجعتها أن تكون القيود مختارة ممثلة لعمل كل موظف وأن تكون في فترات مختلفة على مدار السنة.

4- التحقق من صحة البيانات الحسابية لظاهرة بالقوائم المالية آو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.

5- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.

6- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.

7- التحقيق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة والالتزام بها.

8- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.[1]

**المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي**

زادت أهمية التدقيق الداخلي مع التوسع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت، وسعيها المستمر إلى تقويم هذه الأنشطة وتطويرها ورفع كفايتها الإنتاجية، وأيضا نظرا للخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي للإدارة. ولقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 في مقدمتها أن هدف التدقيق الداخلي الرئيسي هو مساعدة جميع أعضاء المنشاة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها أو ما يسمى بخدمات التدقيق الداخلي.

**أولا: أهمية التدقيق الداخلي**

ظهرت الحاجة الى وظيفة التدقيق الداخلي نتيجة تضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

**1-** كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها؛

[1] القبطان محمود السيد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛

3- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛

4- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء؛[1]

5- حاجة الجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة إلى الاعتماد على القوائم المالية المدققة لأغراض كثيرة منها؛

6- التخطيط والرقابة، فرض الضرائب، تحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشان الأجور والمشاركة في الأرباح.[2]

وتعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشاة وخارجها فليست هي غاية بحد ذاتها حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشاة.[3]

---

[1] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 128.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] المطارنة، غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر**، ط2، دار المسيرة عمان، 2009 ص19.

**ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي**

تختلف أهداف المدقق الداخلي بشكل كبير وتعتمد على حجم وهيكل المنشاة ومتطلبات الإدارة ويمكن أن تشمل نشاطات قسم التدقيق الداخلي واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

أ. الإشراف على الرقابة الداخلية وعلى عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها؛

ب. مراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية ولعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات؛

ت. مراجعة الأنشطة التشغيلية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الفاعلية بما في ذلك نشاطات المنشاة غير المالية؛

ث. التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة؛

ج. تحديد وتقديم المخاطر الهامة والمساهمة في تحسينها؛

ح. تقييم عملية الحوكمة من خلال تحديد أهدافها وفاعليتها بين أصحاب المصالح في المؤسسة.[1]

خ. فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية للمشروع؛

د. التأكد من التماشي مع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة داخل المشروع ومدى هذا التماشي؛

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2009، ص646.

ذ. اختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ؛

ر. التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد أو الخسارة أو السرقة؛

ز. تقييم عمل العمال ومقدار تحملهم لمسؤولياتهم؛[1]

س. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات وبما يؤدي إلى تكرار الأعمال؛[2]

ش. زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الإستراتيجية؛

ص.تقويم وتحسين فاعلية الرقابة وإدارة المخاطر وعمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.[3]

أما اليوم فقد تعددت عملية التدقيق لتشمل أهداف أخرى أهمها هو تحقيق اكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحويل الذي طرا على أهداف المشاريع بصورة عامة

---

[1] الصحن عبد الفتاح، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 152

[2] احمد حلمي جمعة، **مدخل حديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص93.

[3] يحي سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، ص 195. 196.

حيث لم يعد تحقيق اكبر قدر من الربح الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها " العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع. " [1]

قد ينفذ التدقيق الداخلي أعماله بعد تنفيذ العمليات، لذلك يعد اكتشاف الغش والأخطاء، وصحة البيانات الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقق للتأكد من سلامة السجلات، والبيانات المحاسبية، والمحافظة على أصول المنشاة.

وفيما يتعلق بمخاطر عدم تحقيق الأهداف، [2]إن عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف التدقيق الداخلي قد يؤدي إلى مخاطر نذكر منها الأتي :

1. عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية؛
2. عدم التقيد وإتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة والقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
3. ضياع أو فقدان الأصول؛
4. الاستخدام غير الاقتصادي للموارد؛
5. عدم تحقيق الأهداف الموضوعة والمخططة؛
6. إمكانية زيادة نسبة الخطأ أو الغش.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 9

[2] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 38.

**المطلب الرابع: خدمات ومهام التدقيق الداخلي**

سوف نذكرها بشكل مختصر كالتالي:

**أولا: خدمات التدقيق الداخلي**

لتحقيق الأهداف السابقة يقوم التدقيق الداخلي بعدة خدمات في المؤسسة أهمها :[1]

1. **خدمات التأكيد (نشاط توكيدي)**: تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من اجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي، ويوجد بشكل عام ثلاثة أطراف مشاركة في خدمات التأكيد هي:
   أ. الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في العملية؛
   ب. الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المدقق الداخلي)؛
   ت. الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم (المستخدم).
2. **الخدمات الاستشارية**: التي هي بطبيعتها توجيهات، وتنفد بناء على الطلب الخاص لعميل المهمة، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل. وتشمل الخدمات الاستشارية عموما على طرفين هما:
   - الشخص أو المجموعة الذي يقدم الخدمة. المدقق الداخلي؛
   - الشخص أو المجموعة التي تبحث عن النصيحة. عميل المهمة (صاحب العمل المطلوب)، وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض أن المسؤوليات الإدارية قد تم القيام بها بالكامل.

[1] مرجع نفسه، ص 75 -76

إن قيام المدقق الداخلي بأعمال التحقيق والتقييم يتوقف على درجة استقلاله وهذا الاستقلال له جانبان:

- الجانب الأول: المركز التنظيمي للمدقق الداخلي، وهذا يتوقف على نطاق الخدمات التي سوف تجنيها الإدارة منه؛
- الجانب الثاني: عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه وانتقاده ويقوم بتقديم استشارات وتكون بالصورة التالية:

أ. تكليف المدقق الداخلي بطريقة رسمية مكتوبة ومحددة الأهداف؛

ب. تكليف المدقق الداخلي بطريقة غير رسمية من خلال المشاركة في اللجان أو فرق العمل أو الإجابة على أية استفسارات؛

ت. تكليف المدقق الداخلي بمهمة متخصصة مثل المشاركة في فرق لإنجاز الاندماج أو التملك؛

ث. تكليف المدقق الداخلي بالمشاركة في خطة عمل طارئة.[1]

3. **خدمات وقائية**: هي مجموعة من الإجراءات التي يقدمها أو يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس.. الخ؛
4. **خدمات تقييمية**: تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة؛
5. **خدمات إنشائية**: تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة المختلفة (الإدارية أو المالية أو الفنية)؛

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص 59

6. **خدمات علاجية**: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي خطا اكتشفها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير المدقق بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه قصور في مختلف نظم المؤسسة.[1]

ويمكن تلخيص هذه الخدمات في النقاط التالية:[2]

أ. تحديد فعالية نظام المراقبة الداخلية في المؤسسة؛

ب. قابلية المعلومات للاعتماد عليها؛

ت. حماية الأصول؛

ث. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية؛

ج. الوصول إلى الأهداف والغايات؛

ح. تحديد مواطن الخطر؛

خ. منع واكتشاف الغش والاحتيال؛

د. الشك المهني: أي على المدقق عدم افتراض الأمانة المطلقة لجهات التدقيق، وبالمقابل عدم افتراض عدم الأمانة؛

لقد صاحب التطور التاريخي للتدقيق الداخلي تطورا في الأهداف والطبيعة التي يسعى إليها هدا الأخير والتدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية يتخلص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد المصارف ويمكن تلخيص هدا التطور في الجدول التالي:

---

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 128-129.

[2] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، "ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 42-43.

**الجدول رقم (04): تطورات أهداف التدقيق الداخلي**

| أهمية التدقيق الداخلي | الفترة | الهدف من التدقيق | مستوى التحقق أو الفحص |
|---|---|---|---|
| غير مهمة | قبل 1850 | اكتشاف الغش و الاختلاس | تفصيلي |
| غير مهمة | 1805 - 1905 | اكتشاف الغش و الخطأ والاختلاس | بعض الاختبارات تفصيل مبدئي |
| درجة اهتمام بسيطة | 1905 - 1933 | تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الخطأ | فحص اختباري تفصيلي |
| بداية الاهتمام | 1933 – 1940 | تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الخطأ | اختباري |
| اهتمام قوي و جوهري | 1940 - 1960 | تحديد عدالة المركز المالي | اختباري |
| أهمية جوهرية للبدا بعملية التدقيق | حتى الآن 1960 | مراقبة الخطط,تقييم نتائج الأعمال , تحقيق الرفاهية الاجتماعية و غيرها | اختباري |

**المصدر:** غسان فلاح المطارنة **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006، ص36.

**ثانيا: مهام التدقيق الداخلي**

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم المهام التالية:[1]

1- تحديد فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشاة؛

2- قابلية المعلومات للاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة وفي الوقت المناسب؛

3- حماية الأصول من خلال التامين عليها ضد المخاطر؛

4- الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك؛

5- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد ما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المنشاة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المنشاة على عاتق الإدارة المركزية أو مجلس الإدارة وعلى المدقق التأكد من أن البرامج والعمليات نفذت كما خطط لها؛

6- تحديد مواطن الخطر وإعلام الإدارة عنها، ويتم تحديدها بناء على خبرة المدقق السابقة في المنشاة أو من معرفته؛

7- منع واكتشاف الغش والاحتيال: تقع على مسؤولية الإدارة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة، وليس من مسؤوليات المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال؛

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 39-41.

8- الشك المهني: يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، لذا لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق، كما ليس له افتراض الأمانة المطلقة، وبدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت فلا باس عليه اخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

**المطلب الخامس: نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية**

يتشـــكل نظام التدقيق الداخلي في المؤســـســـة البنكية من مقومات، ولتحقيقها يتطلب مراعاة الأســس الإدارية، المالية والمحاســبية المتمثلة في كل من:

- مراقبة السيولة؛
- توفير الأمان؛
- تعظيم الربحية : وذلك لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية، والتي تتحقق من خلال إجراءات تمثل ممارسات التدقيق الداخلي من خلال ( تحديد واضح لأهداف المراقبة الداخلية ،استعمال دليل الإجراءات، الفصل بين الوظائف، الموضوعية في الحسابات، مراجعة داخلية فعالة، فعالية نظام المعلومات ومراقبة الأداء ) ، وهذه الممارسات تمارس بالالتزام بمجموعة من المبادئ أو القيم التي تشمل على قوانين و قواعد تنظيمية، ويطلق عليها بأخلاقيات المهنة، تتمثل أساسا في مبادئ كالنزاهة، الموضوعية، السرية ومبدأ الكفاءة المهنية .

**أولا: مقومات التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية**

تتلخص مقومات التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية كما يلي:

- قسم مستقل للتدقيق الداخلي؛
- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي؛
- نظام جيد للرقابة الداخلية؛
- نظام جيد للتقارير.

وسيتم عرض كل واحد من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:

**1- قسم مستقل للتدقيق الداخلي**

يجب أن يتواجد في البنوك قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بتدقيق جميع أعمال إداراته وأنشطتها المختلفة، ولضمان استقلاليته لا بد من أن يكون تابع إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق؛

**2- أفراد مؤهلين للقيام بالتدقيق الداخلي**

يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي في البنوك بأفراد من ذوي كفاءة وخبرة، مع مراعاة عنصر الخلق، ولهذا يجب أن تتوفر فيهم عدد من الشروط والمواصفات نصنفها كما يلي:

**أ.الشروط العلمية:**

- أن يكون ذو مؤهل علمي؛
- أن يكون من ذوي الخبرة والمؤهلين لتدقيق الأعمال في البنوك؛
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالبنك أو الأفراد العاملين فيه أو النظام المتبع؛
- التدريب العلمي المستمر؛

- دراسة مبادئ العلوم السلوكية وفنون العلاقات العامة وطرق كسب الآخرين؛
- المعرفة الكافية بنظم الحاسوب ومكوناته ووظائفه؛
- الإلمام بأساليب التدقيق الداخلي في ظل استخدام بيئة التشغيل الالكتروني؛
- المعرفة الكافية في كيفية معالجة البيانات الكترونيا؛
- أن يكون على دراية كافية بالتعامل مع شبكات المعلومات الدولية وكيفية الاستفادة منها

**ب. الشروط المهنية:**

- أن يؤدي عمله بموضوعية؛
- أن يكون لديه مهارات التفكير الانتقادي والتحليلي؛
- بذل العناية المهنية المعقولة أثناء القيام بعمل التدقيق، ويجب أن يكون المدقق الداخلي على وعي باحتمالات الأخطاء والسهو، الضياع، عدم الفاعلية وتعارض المصالح،
- يجب أن يتمتع عمله بالسرية؛
- فهم المواطن التي تتركز فيها صور الخداع باستخدام الحاسوب للتركيز عليها عند القيام بالتدقيق؛
- يجب أن لا يكون متابعا للأخطاء فقط بل مساعدا على تصحيحها؛
- يجب أن يكون حذرا تجاه الظروف والأنشطة الأكثر عرضة لمخالفة القوانين العامة والأنظمة.

**ت. الشروط الأخلاقية:**

- الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني؛
- أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين في البنك؛
- ويجب أن يكون مفهوما لدى المدقق الداخلي أن عمله لا يعني إكسابه مميزات على زملائه في الأقسام الأخرى، بل عليه أن يقوم بعمله في جو تسوده روح الإخاء والتعاون وذلك تحقيقا لمصلحة العمل؛

**ث. نظام جيد للرقابة الداخلية:**

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل فحص وتقييم مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية للبنك، ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال:

- التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها؛
- التحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد من جانب العمال؛
- التحقق من حماية الأصول ووجودها؛
- التحقق من الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد؛
- التحقق من تحقيق أهداف العمليات والبرامج وفقا ما هو مخطط لها.

**ج. نظام جيد للتقارير:**

يجب تحديد أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير حيث تتميز التقارير الجيدة بأربعة خصائص وهي:

- المنفعة :يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة، وقد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لمستخدميها لما تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات مستخدميها، لذلك يجب أن

تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر ومفيد يحث المدراء على اتخاذ القرارات؛

- الشكل الملائم :يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات، ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حده؛
- محددة الهوية :التقرير الجيد يجب أن يشمل معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين، اسم المصرف، اسم القسم،... وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير؛
- الثبات :يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة وفترات زمنية ثابتة.[1]

**ثانيا: أسس التدقيق الداخلي في البنك**

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: [2]

**1- الأسس الإدارية**

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للبنك، حيث يسترشد المسئولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛

---

[1] القباني ثناء علي السواح، نادر شعبان إبراهيم، **النقود البلاستيكية و اثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، مصر، ص ص 174 – 178.

[2] عبد الله خالد أمين، " **الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة** "، ط1 ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2002 ، ص09 -10.

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية، الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

**2- الأسس المالية والمحاسبية:**

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية، وأهمها:

- **مراقبة السيولة** :وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة، لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة؛

- **توفير الأمان:** وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طرديه بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للبنك، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة البنك إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة؛
- **تعظيم الربحية:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

**ثالثا: إجراءات التدقيق الداخلي**

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع البنكي، كالتكنولوجيا والمنافسة الحادة، التي تؤثر على عوائد المنشآت المالية. وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام المراقبة الداخلية لهذه البنوك، ويمكن حصر إجراءات التدقيق الداخلي للبنوك فيما يلي:

**1- تحديد واضح لأهداف المر اقبة الداخلية**

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تأمين العمليات؛

- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات؛
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

**2- استعمال دليل الإجراءات**

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات البنكية الأقل خطورة، غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسئولين لفائدته؛
- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها. ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:
  - الوضوح والشمولية في مضمونه؛
  - أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر؛
  - يتم تنفيذه بإحكام؛
  - إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

**3- الفصل بين الوظائف**

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة؛
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية: المحاسبة، الخزينة..... الخ؛

- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

**4- الموضوعية في الحسابات**

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فان البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية؛

**5- مراجعة داخلية فعالة**

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض.....الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثان من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة ، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام ؛

**6- كفاءة نظام المعلومات ومر اقبة الأداء**

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال:

- **تقدير النتائج:** والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية؛
- **تحسين النتائج:** فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

وانطلاقا من هذا فإن التدقيق مع مرور الزمن تحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالباً ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.[1]

[1] صبايحي نوال، بغدود راضية، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية " ، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان " " ، جامعة البويرة ، الجزائر، 2012 ، ص ص 7- 9 .

**رابعا: الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي**

تعرف الأخلاقيات على أنها : " مجموعة من المبادئ أو القيم التي تشمل في القوانين ، القواعد التنظيمية ، المواعظ الدينية ، مواثيق العمل للجماعات المهنية مثل المحاسبين ومواثيق السلوك في المنظمات المختلفة " .[1]

كما تعرف أخلاقيات المهنة على أنها : " عبارة عن مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب مهنة واحدة، والتي تستلزم من الممارس سلوكا معينا يقوم على الالتزام ، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها " .[2]

أما بالنسبة للسلوك الأخلاقي فهو يعني انه " ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وبقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية في تقييم المعلومات وغيرها " .[3] حيث يلتزم جميع العاملين في مكتب التدقيق الداخلي بلائحة الأخلاق والسلوك المهني المعتمدة عن مهد المدققين الداخليين ، حيث يتضمن كل مبدأ مجموعة من القواعد السلوكية ، وذلك كما يلي :

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 210

[2] جاوحدو رضا، حقائق حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، بطاقة مشاركة ضمن الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر (الواقع والأفاق) في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 195، سكيكدة، 11 – 12 أكتوبر 2010، ص 4.

[3] صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال ومعايير حوكمة المؤسسات المالية** "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 133.

**1- مبدأ النزاهة**

عن طريق تهيئة الثقة والاعتماد على الحكم المهني للمدقق الداخلي ، وبناء عليه ينبغي القيام بالأعمال بعناية ونزاهة ومسؤولية وعدم المشاركة في أي نشاط غير مشروع أو يعتبر من الأعمال المشينة المتعارف عليها في مهنة التدقيق ؛[1]

وتتضمن النزاهة القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية؛
- يجب على المدققين الداخليين المحافظة على القانون، وان يتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة؛
- يجب على المدققين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة وتكون معيبة لمهنة التدقيق الداخلي أو الشركة التي يعملون فيها؛
- يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون فيها .[2]

**2- مبدأ الموضوعية**

على المدققين الداخليين أن لا:

- يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تسيء أو يتوقع أن تسيء إلى تقييمهم المحايد، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها؛
- أن لا يقبلوا أي شيء من شانه أن يسيء إلى تقديرهم المهني؛

---

[1] ميثاق التدقيق الداخلي في جامعة الإمارات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2018/09/15

[2] احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 48

- أن يفصحوا عن كافة الحقائق المادية ، والتي قد يكون من شان عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.[1]

**3- مبدأ السرية**

على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها أو يطلعون عليها، وعليهم إلا يفصحوا على تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب، وذلك ما لم يكن هناك أي التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عن تلك المعلومات، ويتضمن مبدأ السرية تطبيق القواعد السلوكية التالية:

- التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم؛
- عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية أو على أي نحو من شانه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى مشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها .[2]

---

[1] معهد المراجعين الداخليين، مبادئ أخلاقيات المهنة، الصادرة في 01 جانفي 2009
https://na.theiia.org/standardsguidance/Public%20Documents/Codes%20of%20Ethics.pdf

[2] أوصيف لخضر، مطبوعة بعنوان: مدخل للتدقيق الداخلي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 39

**4- مبدأ الكفاءة المهنية**

على المدققين الداخليين تطبيق المعرفة، المهارة والخبرة اللازمة في تقديم خدمات التدقيق الداخلي، وتتضمن الكفاءة المهنية القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المدققين الداخليين أن يؤدوا خدماتهم بالخبرة والمعرفة والمهارة اللازمة؛
- أن يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي بما يتماشى مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
- أن يعملوا على تحسين كفاءاتهم وفعالية وجودة خدماتهم باستمرار ، ومنه للحفاظ على ثقة الجمهور في مصداقية عمل المدققين الداخليين ، فانه يتعين عليهم التمسك بمعايير السلوك الأخلاقي التي تضمن توفر النزاهة ، الموضوعية ، السرية والكفاءة المهنية ، كما أن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يعتبر أمرا ضروريا يلتزم من خلاله المدققون الداخليون بمهامهم الوظيفية اتجاه الشركة .[1]

**خامسا: أنواع قواعد السلوك المهني**

تنقسم قواعد السلوك المهني إلى :[2]

**1- من حيث السلطة أو الجهة التي وضعتها**

أ.قواعد قانونية: يقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع، والتي تتضمن القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة على حسابات المؤسسة، ومن أمثلتها لا يجوز للمدقق أن يحاول الحصول على عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته عن طريق الإعلان أو بأي طريق يعتبر مخلا بأخلاق المهنة؛

[1] احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 35

ب. قواعد تنظيمية: يقصد بها تلك القواعد التي تصدرها المنظمات المهنية بحيث المحاسبين والمدققين على الالتزام بآداب المهنة وسلوكها، مثل القواعد التي تضعها معاهد ومنظمات المحاسبين والمدققين.

**2- من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها**

أ. قواعد مكتوبة: هي تلك القواعد التي دونت كتابة في وثيقة مكتوبة سواء قانون يصدر من سلطة تشريعية أو قرار من السلطة التنفيذية أو توصيات من منظمات مهنية؛

ب. قواعد عرفية: يقصد بها تلك القواعد والمبادئ التي لا تتضمنها وثيقة مكتوبة، وإنما يتعارف ويتفق المدققون على إتباعها وينظرون إليها على أنها دستور جامع ومجموعة من الآداب والتقاليد الذي يعمل على توفيرها الوعي المهني بين الممارسين للمهنة.

**سادسا: موقع التدقيق الداخلي في التنظيم البنكي**

إن وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية تتناول المجال التقييمي وكذلك الوقائي لأصول البنك، ثم النواحي الإنشائية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمتها، و مجالها يتسع ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، فالمدقق الداخلي يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية ومسؤولياته أمام الإدارة العليا، فهو يقيم عمل الغير ولكن لا يواجه الغير في العمل فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لهيئة العمال الذين يراجع عملهم.[1] والشكل التالي يبين موضع التدقيق الداخلي وفقا للإدارة العليا :

[1] محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 194.

**1- التدقيق الداخلي المركزي**

**الشكل رقم (01) موضع التدقيق الداخلي وفقا للإدارة العليا أو (الهيكل التنظيمي)**

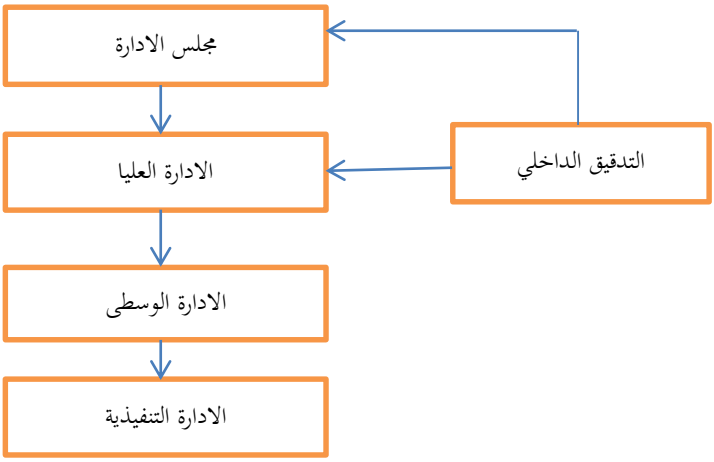


**المصدر:** عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 236.

يظهر لنا الشكل ارتباط خلية التدقيق الداخلي مباشرة بمجلس الإدارة.

**2- التدقيق الداخلي المركزي**

تكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع هذه المؤسسة، حيث إذا أخذنا نموذج التدقيق الداخلي المركزي فسوف يكون موضع خلية التدقيق الداخلي كالتالي:

**الشكل رقم (02): هيكل التدقيق الداخلي المركزي**

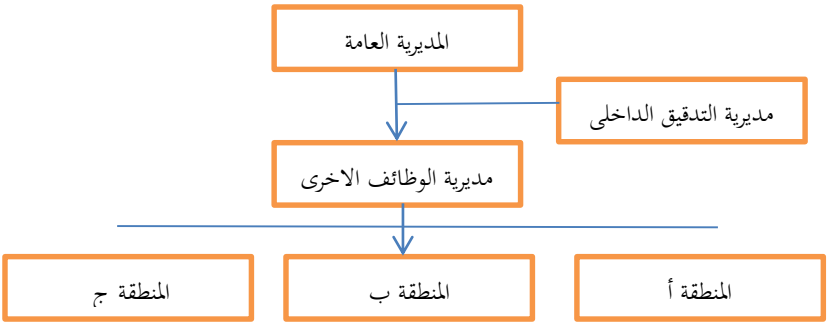


**المصدر**: مسعود صديقي مرجع سبق ذكره، ص 54.

يعتبر هذا النوع أكثر الأنواع استقلالية نظرا للانفصال التام لخلية التدقيق الداخلي عن بقية الوظائف الأخرى.

**3- التدقيق الداخلي اللامركزي**

يتم من خلالها وضع إدارة التدقيق الداخلي على مستوى كل منطقة نشاط أو تكتل جغرافي أو فراغ للمؤسسة، كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل رقم (03): هيكل التدقيق الداخلي اللامركزي**

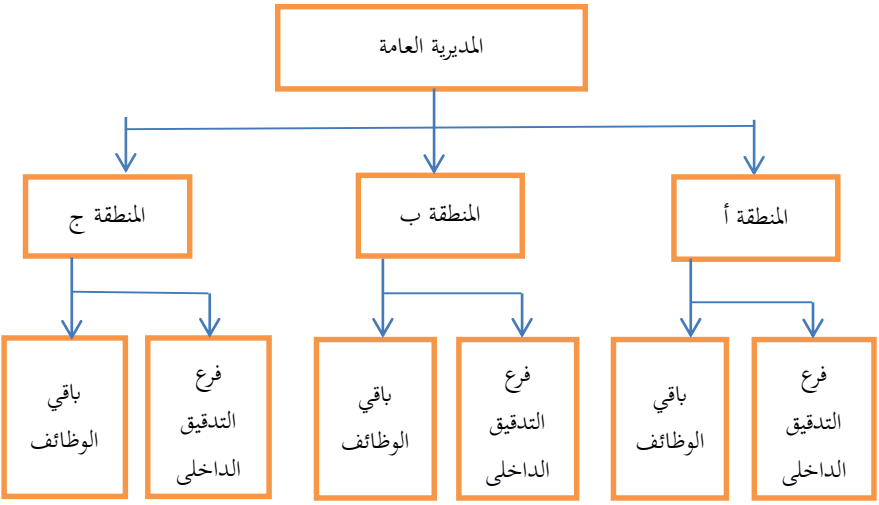


**المصدر**: مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 55

نلاحظ في هذا التموقع نقص نسبي في درجة استقلالية التدقيق الداخلي، لان وجود قسم للتدقيق الداخلي في كل منطقة من شانه ان ينشا نوعا من المصالح مما يضعف درجة الاستقلالية.

**4- التدقيق الداخلي المختلط**

في هذا النوع من التدقيق الداخلي يتم المزج بين النوعين السابقين (التدقيق الداخلي المركزي والتدقيق الداخلي اللامركزي)، بحيث يتم إرساء إدارة التدقيق الداخلي على مستوى المديرية العامة للمؤسسة، وجعل الفروع لها على مستوى كل منطقة نشاط، وهذا وفقا للشكل التالي:

**الشكل رقم (04): هيكل تدقيق داخلي مختلط**

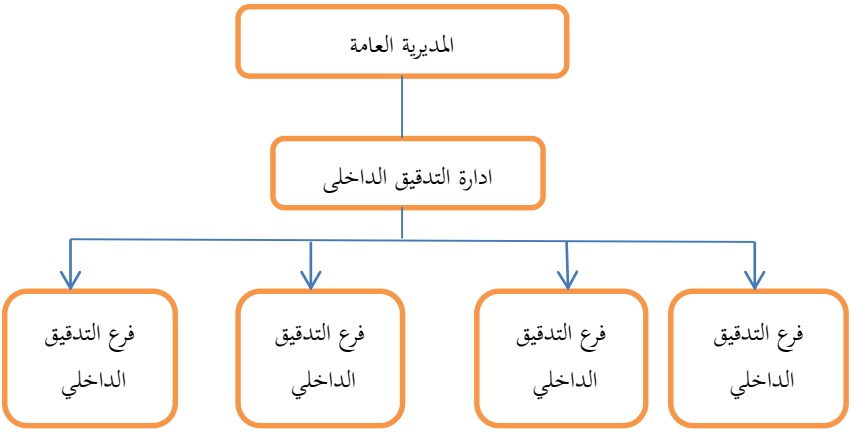


**المصدر**: مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ص 56

في هذا النوع من التموضع نجد استقلالية اكبر من الموجودة في نوع التدقيق الداخلي اللامركزي، لان فروع التدقيق الداخلي المتواجدة في كل منطقة تعمل تحت وصاية مديرية التدقيق الداخلي التابعة للمديرية العامة.

وهذا النوع اقل استقلالية من النوع الأول لان وجود فروع في كل منطقة من شانه أن تنشا فيه نوع من المصالح بفقد مدلول الاستقلالية على الأقل على مستوى المنطقة.

كما أن هذا الشكل يقتضي:

- الإشراف على عمل المدققين على مستوى المناطق؛
- السهر على التقيد بالإجراءات والمعايير؛
- العمل على تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التدقيق؛
- المقابلة والمتابعة الآنية في عين المكان من قبل مدققي المناطق؛

- التنسيق بين جميع الفروع.

إلا انه ما يمكن ملاحظته انه يعاب على هذا النوع من التكلفة المفرطة لأنه يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة من جهة، والى وسائل مادية ومالية من جهة أخرى ، مما قد يفقد مدلول التدقيق .[1]

هناك اتجاهات متزايدة في الكثير من المؤسسات نحو إنشاء ما يطلق عليه بلجنة التدقيق وتتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي مما يزيد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة، وكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقدير، ويجب أن يكون لجنة التدقيق مسؤولة على الأقل على الإشراف على توظيف، وترقية ومكافأة رئيس قسم التدقيق الداخلي (المشرف)، ويجب أن يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي عن طريق لجنة التدقيق.[2]

**5- موضع التدقيق الداخلي وفقا للجنة التدقيق**

هناك اتجاهات متزايدة في الكثير من المؤسسات نحو إنشاء ما يطلق عليها بلجنة التدقيق، حيث يصبح موقع خلية التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كالتالي:

---

[1] احمد نقاز، المراجعة الداخلية مدخلا لإدارة رشيدة لشركات التامين الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016، ص 43

[2] فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، الرقابة **والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص82

**الشكل رقم (05): مكانة التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي وفقا للجنة التدقيق**

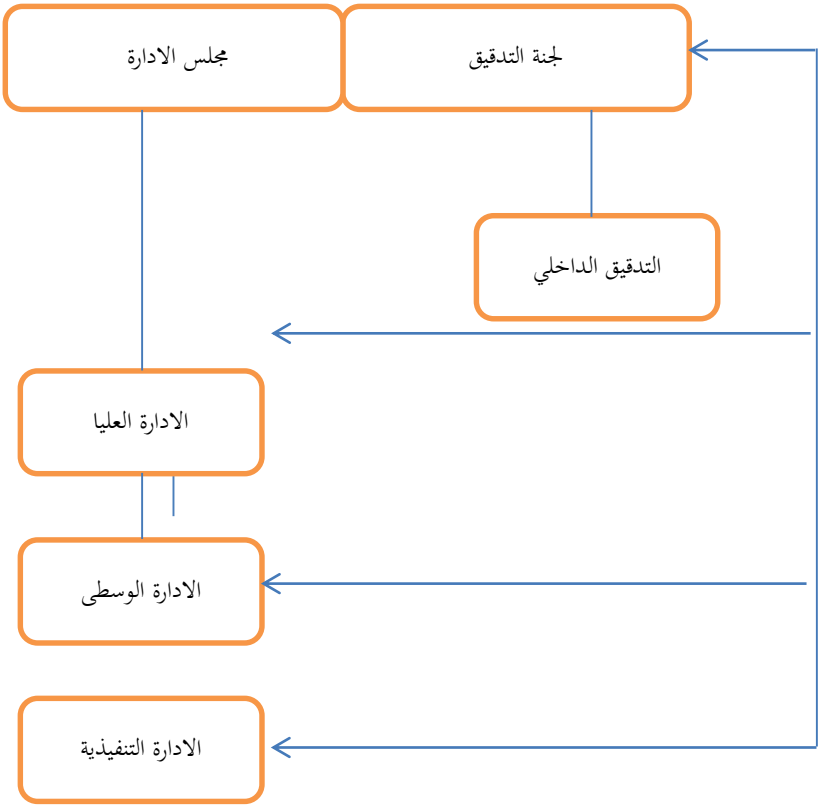


**المصدر**: فتحي رزق السوافري، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

يرتبط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بلجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون مسؤولة عن توظيف، ترقية ومكافئة موظفي قسم التدقيق الداخلي ومراقبة السياسات، المعايير والإجراءات المتخذة على مستوى القسم.

حيث على الرغم من أن المساءلة الإدارية لقسم التدقيق الداخلي يجب أن يكون للجنة التدقيق، إلا أن الواقع العملي قد يختلف كثيرا عن ما يجب أن يكون، ذلك أن أعضاء لجنة التدقيق هم من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين ولديهم الكثير من المسؤوليات الأخرى خارج الشركة مما يجعل عملية إشرافهم على قسم التدقيق الداخلي أمرا من الصعوبة بمكان، نتيجة لذلك فان أقسام التدقيق الداخلي تكون من الناحية العملية تحت المساءلة الإدارية للإدارة العليا كما هو مبين في الشكل السابق.

حيث تشارك لجنة التدقيق عادة في المساءلة الإدارية لقسم التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا، وذلك باعتماد توظيف، وفصل المشرفين على قسم التدقيق الداخلي باعتماد جداول عمل هذا القسم، وكذلك خططه التوظيفية وموازنة مصروفاته ومراجعة أداء المدققين الداخليين بالمشاركة في الإدارة العليا.

إن اتخاذ التدقيق الداخلي وضعا محددا يضمن استقلالية عملها عن باقي الوظائف من شانه أن يؤهل عمل إدارة التدقيق الداخلي إلى القيام بعملية التدقيق بأحسن حال وبما يضمن فعاليتها، وبالتالي يكون مخرج نظام التدقيق الداخلي قابل للاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار على كل المستويات، حيث أن وجود خلية أو قسم للتدقيق الداخلي داخل التنظيم الإداري ( المؤسسة) من شانه أن يكون له منعكس نفسي على سلوك العاملين في كل مستوى إداري معين مما يؤدي لكل واحد منهم المحاولة من أن يؤدي عمله في أحسن حال، وبالتالي اتخاذ قرارات بأقل احتمال خطا. [1]

[1] احمد نقاز، مرجع سبق ذكره، ص 82.

**سابعا: متطلبات تنفيذ خطة وظيفة التدقيق الداخلي**

**1- خطة التدقيق الداخلي**

يتم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي وفقا لمتطلبات تتمثل في:[1]

أ. الاعتماد على متخصصين في المجال المراد تدقيقه، فعلى سبيل المثال زيادة معدل الدوران الوظيفي، فان ضم خبير في الموارد البشرية لفريق التدقيق يساهم في التأكد من أن عملية التدقيق الداخلي تم تخطيطها وتنفيذها بطريقة جيدة، وان النتائج المتحصل عليها وثيقة الصلة بالموضوع؛

ب. إتباع مدخل العملية من خلال تقييم مجموعة الأنشطة المكونة للعملية المراد مراجعتها للتعرف على نقاط القوة والضعف بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق المراد من تنفيذ العملية ككل، حيث يساعد هذا المدخل على تخفيض الوقت اللازم لإنجاز عملية التدقيق وتدعيم وتطوير تقرير التدقيق الداخلي؛

ت. إجراء تقييم ذاتي لمخاطر المراقبة الداخلية: من خلال ورشات عمل يشترك فيها أعضاء فريق التدقيق الداخلي مع المتخصصين في المجال الخاضع للرقابة، يكون هدفها تحديد مخاطر الرقابة الرئيسية فيه، ولإيجاد حلول رقابية تقلل من تلك المخاطر؛

ث. استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق: يؤدي إلى دقة وسرعة الانجاز ويساعد على رفع مستوى جودته؛

ج. الاتصال ورفع التقارير إلى مجلس إدارة المؤسسة: حيث تؤثر تقارير التدقيق الداخلي على العلاقة بين إدارة المؤسسة وفريق التدقيق الداخلي،

[1] محمود يوسف الكاشف، نحو اطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة، مجلة كلية التجارة، مصر، 2007، ص 20 – 24.

فقد يؤدي إلى توتر هذه العلاقة نظرا لتركيزها على الأخطاء والجوانب السلبية للأداء، وللتغلب على هذه المشكلة يجب:

- أن يتضمن التقرير تعليقا عن الجوانب الايجابية في العملية التي تمت مراجعتها، من خلال ذكر الجهود المبذولة من طرف إدارة المؤسسة في السهر على تطبيق قواعد الحوكمة، ومن تم تكون أكثر قبولا وتحفيزا لتنفيذ ما ورد بها من توصيات؛
- يجب أن تكون التقارير معبرة باختصار ودقة عما يريد فريق التدقيق الداخلي توصيله للجهة التي تستلم التقرير.
- المتابعة ومناقشة لجنة التدقيق: لضمان استمرارية نجاح وظيفة التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل حوكمة المؤسسات يجب أن يكون هناك مناقشة بين إدارة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، وذلك لتقييم أداء فريق إدارة التدقيق الداخلي من خلال مطالبتها بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها على سبيل المثال:

✓ هل حققت إدارة التدقيق الداخلي أهدافها من منظور مجلس الإدارة الممثل لحقوق المساهمين؟

✓ هل ساعدت إدارة التدقيق الداخلي على التحكم في المخاطر التي تعرضت لها المؤسسة؟

✓ هل كانت التوصيات التي قدمتها إدارة التدقيق الداخلي حول وضعية الشركة ملائمة؟

✓ هل تتسم نتائج التدقيق الداخلي وتقاريرها بالدقة؟

**2- وظيفة التدقيق الداخلي**

إن الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المشروع على تأدية وظيفتهم بطريقة فعالة عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المشروع، ويمكن تلخيص وظائف التدقيق الداخلي فيما يلي:

**أ. الفحص:**

إن نشاط التدقيق الداخلي فيما يختص بالفحص فانه يشمل:

- فحص السجلات المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية؛
- زيارة الفروع مما يقتضي فحص سجلاتها ورقابة أصولها، حيث يجب على الإدارة المركزية أن تتأكد من أن المسؤوليات الملقاة على مديري الفروع فيما يختص بالحفاظ على الأصول والتسجيل الدفتري قد نفدت بصورة سليمة؛
- التحقق من تماشي البيانات المسجلة مع ما هو موجود فعلا من حيث الأصول التي في عهدة مديري الفروع؛
- مقارنة أرقام التقارير بالمعلومات المستمدة منها والتأكد من القيود؛
- مراجعة العمليات الحسابية؛
- صحة اختبار توزيع المصروفات؛
- مراجعة جميع صور وكعوب الشيكات والإيصالات والتأكد من تسلسلها، فواتير المبيعات، أوامر الشراء، الإشعارات المدينة والدائنة، التحقق من حسابات إجمالي العملاء والموردين؛

- التحقق من التقارير الإحصائية التي تعتمد مباشرة على المعلومات من دفاتر الأستاذ العام.[1]

**ب. التقييم:**

يتيح تقييم السجلات المحاسبية للمدقق إمكانية الحكم على مدى قوة النظام ونقاط الضعف فيه، وعليه يستطيع أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة من خلال:

- تقييم نظام المراقبة الداخلية من وجهة نظر المعلومات الكافية والدقيقة من خلال:

- المحافظة على موارد المنشاة من الضياع أو السرقة؛
- المراقبة على جميع الخطوات التشغيلية؛
- تقييم الكفاية المحاسبية من وجهة نظر: فعالية الإجراءات المتبعة، استعمال الآلات المحاسبية، الاستعمال الاقتصادي للمكان المشغول، كفاية هيئة الموظفين.

- تقييم العمل لجميع إدارات التشغيل من وجهة نظر: التنظيم الإداري، السياسات الموضوعة ومدى تنفيذها، الإجراءات التنظيمية ومدى إتباعها.

والتقييم يجعل المدقق الداخلي لا يقتصر عمله على نطاق المراقبة المحاسبية والمالية والتي في العادة يحدد المدقق الداخلي عمله بها إنما نطاق الرقابة الإدارية عامة.[2]

---

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على مستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 188 -189

[2] ناصر دادي عدون، **دراسات حالة في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية، ط1، الجزائر، 2008، ص 167.

- مراقبة التنفيذ؛
- تنفيذ السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابة؛
- مراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعة، ويكون في ذلك الملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مرسوم؛
- مراجعة التنفيذ لا بد أن تتناول مقارنتها مع أرقام الخط، ففحص البند من المصروف من ناحية الصرف المستندي ليس كافيا لتحقيق وظيفة المدقق الداخلي إنما يجب مقارنته مع البند الذي حدد في الموازنة، وأيضا التعرف على السبب للصرف ومبرره وقيمة المبلغ المصروف وقربه أو بعده عن الاعتماد له في الموازنة؛
- المقارنة بين النتائج الفعلية ومثيلاتها الواردة بالموازنات لتعرض على الإدارة المقارنات السليمة وتقييم الانحرافات.[1]

**3- صفات المدقق الداخلي**

الصفات اللازم توفرها في المدقق الداخلي:

- الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية؛
- حسن التصرف؛
- مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار؛
- حسن التفاهم والتعاون مع الآخرين؛

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 220 – 221.

- سـلامة الحكـم علـى الموضـوعات اعتمـادا علـى رأيـه دون التـأثر بـآراء الآخرين؛
- الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة؛
- أن يتوخى في عمله بذل العناية المهنية الواجبة[1].

[1] القبطان محمود السيد، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها**، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص181.

# الباب الثالث:
# معايير التدقيق الداخلي

**تمهيد:**

اصدر معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام 1978، ولقد تضمنت مقدمة تلك المعايير بعض ما تضمنته قائمة أولا - مسؤوليات التدقيق الداخلي.

وتنقسم معايير التدقيق الداخلي إلى خمسة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي في أي تنظيم وتتمثل تلك الأقسام الخمسة في الاستقلالية، العناية المهنية، نطاق العمل، أداء أعمال التدقيق، إدارة قسم التدقيق الداخلي.

وعلى الرغم من أن هذه المعايير تعتبر بمثابة الإصدارات الرسمية لمعهد المدققين الداخليين التي تحكم ممارسة المهنة، إلا أن المعهد يتبنى خطة جديدة لتعديل هذه المعايير، إذ ظهرت على السطح مشكلة جوهرية عامة لم تتمكن تلك المعايير من توفير حل مناسب لها، وفي مثل هذه الحالات يصدر المعهد إصدارات بمعايير التدقيق الداخلي، وتعتبر هذه المعايير الجديدة امتدادا وتفسيرا للمعايير القائمة التي سبق إصدارها عام 1978 ولا تعتبر تغييرا فيها، وتتضمن تلك المعايير التي تم إصدارها حتى نهاية عام 1995 الميلادي ثلاثة عشرا معيارا.[1]

إن تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة، والخدمات الاستثمارية الموجهة لخدمة الزبون وتتوافر على مجموعتين من المعايير، وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 207 – 208.

ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي ووضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي، وتحسين العمليات التنظيمية بالمؤسسة. وتتمثل في ثلاث مجموعات كالتالي:

- معايير السمات؛
- معايير الأداء؛
- معايير التنفيذ (سلسلة nnnn. xn ): تتولى تطبيق معايير السمات أو الصفات ومعايير الأداء على أنواع محددة من الأنشطة (مثل تدقيق الإذعان والكشف عن الغش والتدليس والمراقبة الذاتية على المشاريع)، وتوجد مجموعة واحدة من معايير الصفات ومن معايير الأداء، لكنه قد يكون هناك فئات متعددة من معايير التنفيذ، مجموعة لكل نشاط رئيسي من أنشطة التدقيق الداخلي، ولقد وجدت معايير التنفيذ من اجل أنشطة التأكيد A والاستشارة C .

وتعد المعايير جزءا لا يتجزأ من إطار الممارسات المهنية ويشتمل ذلك الإطار على تعريف التدقيق الداخلي والميثاق الأخلاقي للتدقيق الأخلاقي، والمعايير والأدلة الإرشادية. ويوجد دليل يخص كيفية تطبيق المعايير في الممارسة المهنية والذي يصدر بواسطة لجنة القضايا المهنية.[1]

يتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة، وكذلك في منظمات ذات غرض وحجم وتعقيد وبيئة متنوعة، وسمكن أيضا أن يمارسها أشخاص مهنيين في التدقيق الداخلي أو الخارجي في المنظمة.

---

[1] احمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد (الداخلي – الحكومي – الإداري – الخاص – البيئي – المنشأت الصغيرة)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 35.

وبما أن هذه الاختلافات قد تؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي في كل محيط، فمن الضروري الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، بحيث المدققين الداخليين والخارجيين يلتزمون أو يقومون بمسؤولياتهم.[1]

وتمارس أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات مختلفة ومتباينة في أحجامها وأهدافها والمخطط التنظيمي لها، وقد تأثر تلك الفروق على ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في هذه البيئات.

وبناء على ما سبق فان معايير التدقيق الداخلي تساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي؛
- وضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي ووضع الأساس لقياسه؛
- تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية بالمؤسسة.[2]

**المطلب الأول: معايير السمات**

تتمثل في السمات أو خصائص الجهات التي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي، كما توضح متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي، وكذلك متطلبات الاستقلالية والموضوعية والمعرفة، المهارة والعناية اللازمة وغير ذلك من المتطلبات لأداء المهام الملقاة على عاتقهم، وذلك من خلال

[1] The Institute Of Internal Auditors (IIA), Introduction des normes , Florida, octobre 2008, p 01

[2] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تحديد مدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي وتقييم مدى فعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة والرقابة.[1]

**1- المعيار رقم 1000: المهمة والصلاحيات والمسؤوليات**

يجب تحديد مهمة وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي رسميا في ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتفق مع تعريف التدقيق الداخلي، ومبادئ اخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المهنية. ويجب أن يقوم رئيس التدقيق الداخلي بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بشكل دوري ورفعه إلى المديرية العامة والمجلس للموافقة عليه.

**تفسير:** ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد مهمة وصلاحيات ومسؤوليات هذا النشاط. يحدد الميثاق مكانة التدقيق الداخلي في المنظمة بما في ذلك طبيعة العلاقة الوظيفية بين رئيس التدقيق الداخلي والمجلس، حيث يأذن بالوصول إلى الوثائق والأشخاص والممتلكات اللازمة لتحقيق المهمات ويحدد نطاق أنشطة المراجعة الداخلية، وتعد الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي من مسؤولية مجلس الإدارة.

A1.1000- طبيعة مهمات التامين أو الضمان المحققة من اجل المنظمة يجب أن تحدد في ميثاق التدقيق الداخلي، إذا تم التخطيط لتنفيذ مهام التامين أو الضمان خارج المنظمة، فيجب تحديد طبيعتها أيضًا في ميثاق التدقيق الداخلي.

[1] كريمة على الجوهر، صالح العقدة، هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز المخاطر، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات)، القاهرة، ص 12

C1.1000- يجب تحديد طبيعة مهام المجلس في ميثاق التدقيق الداخلي.[1]

**2- المعيار رقم 1110: الاستقلالية في المنظمة**

يجب أن يكون مسؤول التدقيق الداخلي تابعا لمستوى في المنظمة تسمح لوظيفة التدقيق الداخلي ان ممارسة مسؤولياته ومسؤول التدقيق الداخلي يجب عليه على الأقل أن يؤكد المجلس استقلالية التدقيق الداخلي في المنظمة.

تفسير: من حيث التنظيم، تتحقق الاستقلالية عندما يكون مسؤول التدقيق الداخلي ملحقا وظيفيا بالمجلس، وهذا يعني على سبيل المثال، أن المجلس:

أ. يوافق على ميثاق التدقيق الداخلي؛

ب. يوافق على مخطط التدقيق الداخلي على أساس نهج قائم على المخاطر؛

ت. يوافق على الميزانية والموارد التقديرية للتدقيق الداخلي؛

ث. تلقي معلومات من مدير التدقيق الداخلي بشأن تحقيق مخطط التدقيق والمسائل الأخرى المتعلقة بالتدقيق الداخلي؛

ج. يوافق على تعيين وعزل مسؤول التدقيق الداخلي؛

ح. يوافق على مكافآت مسؤول التدقيق الداخلي؛

خ. طلب معلومات ذات صلة بالتسيير ومسؤول التدقيق الداخلي لتحديد مدى مطابقة نطاق موارد التدقيق الداخلي.[2]

---

[1] The institute of internal Auditors (IIA), Introduction des normes, op cit, p 07

[2] The institute of internal Auditors (IIA), Normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne (Les normes), Cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition 2017, p 05-06.

**3- معياررقم 1111: العلاقة المباشرة مع مجلس الإدارة**

يجب أن يكون مسؤول التدقيق الداخلي قادرا على التواصل والتفاعل مباشرة مع المجلس.

**4- معياررقم 1120: الموضوعية الفردية**

يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا محايدين وغير متحيزون، ويتجنبوا أي تضارب في المصالح.

**5- المعياررقم 1200: الكفاءة والضمير المهني**

حيث يجب أن تتم المهام بكفاءة وضمير مهني.

**6- المعياررقم 1210: الكفاءة**

يجب أن يمتلك فريق التدقيق الداخلي بشكل جماعي المعرفة، المعرفة المهنية والمهارات الأخرى اللازمة لممارسة مسؤولياته.

التفسير: المعرفة والمعرفة المهنية والمهارات الأخرى هي مصطلح عام يستخدم لوصف القدرات المهنية التي يجب أن يتمتع بها المدققون الداخليون حتى يتمكنوا من الوفاء بفعالية بمسؤولياتهم المهنية، ويتم تشجيع المدققين الداخليين على إثبات كفاءتهم من خلال الحصول على شهادات ومؤهلات مهنية مناسبة مثل المدقق الداخلي المعتمد وأي درجة أخرى يروج لها معهد المدققين الداخليين أو غيرها من المنظمات المهنية المناسبة.

- 1210. A1: يجب على رئيس التدقيق الداخلي الحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص مؤهلين إذا لم يكن لدى المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء واجباتهم أو جزء منها.
- 1210. A2: يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين معرفة كافية لتقييم مخاطر الاحتيال وكيفية إدارة هذا الخطر من قبل المنظمة. ومع ذلك، ليس

من المفترض أن تكون لديهم خبرة الشخص الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في كشف الغش والتحقيق فيه.[1]

- 1210. A3: يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين معرفة كافية بالمخاطر والضوابط الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات وأساليب المراجعة المعتمدة على الكمبيوتر والتي يمكن تنفيذها كجزء من العمل المعين لها. ومع ذلك، ليس من المتوقع أن يكون لدى جميع المدققين الداخليين خبرة مدقق الحسابات الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في تدقيق الكمبيوتر.
- 1210. C1: يجب أن يرفض رئيس المراجعة الداخلية مهمة استشارية أو يحصل على مشورة ومساعدة من أشخاص مؤهلين إذا لم يكن لدى المدققين الداخليين المعرفة، المعرفة المهنية والمهارات الأخرى اللازمة لأداء كل أو جزء من المهمة.

**7- المعيار رقم 1220:** الضمير المهني يجب على المراجعين الداخليين أن تتوفر في أعمالهم الاجتهاد والمعرفة، والمعرفة المهنية التي يمكن توقعها من مدقق داخلي ذي كفاءة ومعرفة. الضمير المهني لا يعني العصمة من الخطأ.

1220. A1: على المدقق الداخلي ان يلتزم بالعناية المهنية اللازمة بان يأخذ في الاعتبار ما يلي :

أ. نطاق العمل المطلوب لأداء أهداف المهمة؛

ب. التعقيد النسبي والأهمية النسبية، أو الموضوعات الهامة المرتبطة بإجراءات التأكيد التي تطبق؛

ت. نطاق كفاية وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة والمراقبة؛

[1] IIA, The institute of internal auditors, Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne (Les normes ), octobre 2013 , p 04 - 05

ث. احتمال حدوث أخطاء جوهرية، مخالفات قانونية أو حالات عدم الالتزام؛

ج. تكلفة التأكد المرتبطة بالمنافع المحتملة.[1]

- 1220. :A2 لأداء مهامه بكل روح مهنية، ينبغي أن ينظر المدقق الداخلي في استخدام تقنيات المراجعة المعتمدة على الحاسوب وتحليل البيانات.
- 1220. A3: ينبغي على المدققين الداخليين توخي اليقظة الخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المعنوية التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد. ومع ذلك، فإن إجراءات المراجعة وحدها، حتى عند إجرائها بالرعاية المهنية الواجبة، لا تضمن الكشف عن جميع المخاطر الهامة.
- 1220. C1: يجب على المراجعين الداخليين التمتع بالروح المهنية في جميع مهامهم مع المجلس، مع مراعاة ما يلي: احتياجات وتوقعات العملاء، بما في ذلك طبيعة وتوقيت وتوصيل نتائج المهمة.

أ. تعقيدها ومدى العمل المطلوب لتحقيق الأهداف المحددة؛

ب. تكلفتها فيما يتعلق الفوائد المتوقعة.

**8- المعيار رقم 1230:** التكوين المهني المستمر يجب على المدققين الداخليين تحسين معرفتهم ومعرفاتهم المهنية، ومهاراتهم الأخرى من خلال التكوين المهني المستمر.[2]

---

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] IIA, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition 2017, Normes internationale pour la pratique professionnelle de l'audit interne (Les Normes), P 9-11

**المطلب الثاني: معايير الأداء**

هي التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي تتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة، وذلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر وإيصال تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها إلى الإدارة العليا لمراجعة تلك الخطط واعتمادها، كما تأكد هذه المعايير على انه ينبغي أن يحدد التدقيق الداخلي المناطق والأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها .[1]

**1- معيار رقم 2010: التخطيط**

يجب على" رئيس التدقيق الداخلي أن يضع خطة تدقيق على أساس المخاطر لتحديد الأولويات بما يتماشى وأهداف المنظمة "[2]

**2- معيار رقم 2020: تواصل ومو افقة**

يجب أن يقوم مسؤول التدقيق الداخلي بإبلاغ المديرية العامة والمجلس بخطة التدقيق الخاصة به واحتياجاته، لفحصها والموافقة عليها، وأي تغيرات هامة قد تحدث خلال السنة الجارية، وعلى مسؤول التدقيق الداخلي الإبلاغ عن تأثير أي قيود على موارده.

**3- معيار رقم 2030: إدارة الموارد**

يجب أن يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد المخصصة لهذا النشاط مناسبة وكافية، ويتم تنفيذها بفعالية لتحقيق خطة التدقيق المعتمدة.

---

[1] كريمة على الجوهر، صالح العقدة، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] Jean Christophe sintive, formation aux fondamentaux de l'audit interne, CHAI (Comité d'harmonisation de l'audit interne), France, 06 et 13 octobre 2014, p35

**4- معيار رقم 2040: قواعد وإجراءات**

على مدير التدقيق الداخلي أن يضع قواعد وإجراءات التي توفر إطارا لنشاط التدقيق الداخلي.[1]

**5- معيار رقم 2050:** تنسيق واستخدام أعمال أخرى من اجل ضمان التغطية المناسبة وتجنب ازدواجية العمل، وينبغي لمدير التدقيق الداخلي أن يشارك المعلومات، ينسق الأنشطة وينظر في استخدام أعمال مقدمي التامين الآخرين سواء داخليا أو خارجيا والمجلس.

**التفسير:** في إطار التنسيق بين الأنشطة، يستطيع مدير التدقيق الداخلي استخدام أعمال الجهات الأخرى الضامنة والمجلس. وإجراءات متناسقة لتحديد إطار الاستخدام الذي يجب تعريفه أو تحديده، ومدير التدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار الكفاءات، الموضوعية والضمير المهني لهؤلاء مقدمي الخدمة. ويجب أيضا أن يكون لدى مدير التدقيق الداخلي فهم واضح عن منطقة التدخل، الأهداف ونتائج الأعمال المحققة من قبل مقدمي التامين والمجلس. وحتى عندما يتم استخدام مقدمي الخدمات، فان مدير التدقيق الداخلي دائما واجب عليه الدعم بطريقة تناسب النتائج وأراء التدقيق الداخلي فإن مدير التدقيق الداخلي لا يزال عليه واجب توثيق وإبلاغ نتائج المراجعة الداخلية ووجهات نظرها بشكل مناسب.[2]

---

[1] IFACI (institut français de l'audit et du contrôle internes), Normes professionnelles de l'audit interne, Paris, septembre 2006, P17

[2] IIA, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition 2017, Op Cit, p 157

**6- معيار رقم (2060): إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض وسلطة مسؤولية وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقا للخطة الموضوعة له، ويجب أن يشتمل ذلك الإبلاغ على الاحتمالات المهمة للتعرض للمخاطر والقضايا المتعلقة بالرقابة والحوكمة ومخاطر الاحتيال، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تلزم أو تطلب من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

**7- معيار رقم (2070) الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي:** عندما تؤدي أي جهة من الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية لنشاط التدقيق الداخلي، عليها أن تحيط المؤسسة علما بان عليها (أي المؤسسة) أن تضطلع بمسؤولية المحافظة على نشاط تدقيق داخلي فعال.[1]

**8- معيار رقم 2100:** طبيعة العمل يجب أن يقوم التدقيق الداخلي بتقييم حوكمة المؤسسة وإدارة المخاطر والتحكم فيها والمساهمة في تحسينها على أساس منهج منظم ومنهجي. حيث ان قسم التدقيق بقوم بإعداد طريقته الخاصة في تقييم حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة باستخدام أفضل الممارسات المحددة في الإطار المرجعي لممارسات التدقيق الداخلي الدولي (على وجه الخصوص طرائق التطبيق العملية وأدلة التطبيق والمواقف المتخذة)، منشورات المعهد الفرنسي للتدقيق والمراقبة

[1] محمد مصطفى الجبو، تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، مارس 2017، ص 226.

الداخلية (أوراق بحثية، وقائع الملتقيات، وما إلى ذلك)، والتبادل مع أقرانهم. وعملية المراقبة تستهدف مجمل آليات المراقبة الداخلية، حيث لا ينبغي قصرها على الإجراءات أو أنشطة الرقابة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أيضًا تنظيم وإدارة ومراقبة العملية التي تعتمد على النهج القائم على المخاطر إذا لم تقم بنشر المعلومات بشكل موثوق.[1]

**9- معيار2110: إدارة المخاطر**

ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة عن طريقة وتحديد وتقييم التعرض الجوهري للمخاطر، كما ينبغي أن يسهم ذلك النشاط في تحسين إدارة المخاطرة وأنظمة الرقابة؛

- 2110 A1: ينبغي أن يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمنظمة؛
- 2110 A2: ينبغي أن يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم التعرض للمخاطر المتصل بعمليات المنظمة وبأنظمة المعلومات بها فيما يتصل ب:

أ. موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية؛

ب. حماية الأصول؛

ت. الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود الموقعة.

- 2110 .C1: عند القيام بالأعمال الاستشارية فانه يتعين على المدققين الداخليين معالجة المخاطر بطريقة متوافقة مع أهداف الأعمال الاستشارية، والتحذير من وجود مخاطر ذات شان أخر؛

[1] IFACI, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition janvier 2011, p 157

https://chapters.theiia.org/montreal/ChapterDocuments/IPPF%202011.pdf

- C2. 2110: ينبغي على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة التي يكتسبوها من الأعمال الاستشارية في تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية بالمنظمة.[1]

**10- معيار2120: الرقابة**

ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة فيما يتصل بإرساء آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاية تلك الآليات، وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر بالمنظمة؛

- A1. 2120: بناء على نتائج تقييم المخاطر، حيث ينبغي أن يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات الرقابة التي تضم الحوكمة بالمنظمة وأنظمة معلوماتها، وينبغي أن يشتمل ذلك على:

أ. موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية؛

ب. كفاءة وفعالية العمليات؛

ت. حماية الأصول؛

ث. الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود الموقعة.

- A2. 2120: ينبغي على المدققين الداخليين التحقق من أن نطاق أهداف العمليات والبرامج يتماشى مع أهداف المنظمة؛
- A3. 2120: على المدققين الداخليين القيام بفحص العمليات والبرامج للتحقق من نطاق توافق النتائج مع الأهداف الموضوعة والتقرير فيما إذا كانت البرامج والعمليات تنفذ أو تؤدي وفقا للغرض المحدد؛
- A4. 2120: ينبغي توافر معايير كافية لتقييم أدوات المراقبة، وينبغي على المدققين الداخليين التحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

انجاز الأهداف الموضوعة، وإذا كانت تلك المعايير كافية فانه ينبغي أن يستخدم المدققون الداخليين تلك المعايير في عملية التقييم، إما إذا لم تكن المعايير كافية، فانه ينبغي أن يعمل المدققون الداخليين مع الإدارة لتطوير معايير التقييم الملائمة؛

- C1. 2120: عند أداء واجبهم الاستشاري يتعين على المدققين الداخليين التحقق من أن أدوات الرقابة تتماشى مع الأهداف التي يزعمون تحقيقها، كما ينبغي أن يكون المدققون الداخليين قادرين على التعرف على وجود أي نواحي ضعف جوهرية في أدوات الرقابة؛
- C2. 2120: ينبغي أن يدمج المدققون الداخليين المعرفة التي يكتسبونها من خلال عملهم الاستشاري في عملية تحديد وتقييم تعرض المنظمة على نحو جوهري للمخاطر.

**11- معيار 2130 التحكم المؤسسي ( الحوكمة ):** ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ووضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات التحكم لإنجاز الأهداف التالية:

أ. تدعيم الأخلاقيات المناسبة والقيم داخل المنظمة؛

ب. تأكيد إدارة الأداء التنظيمي الفعال والمساءلة؛

ت. تفعيل توصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة في مناطق مناسبة داخل المنظمة؛

ث. تفعيل تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

- معيار 2130 .A1: ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم وتصميم وتنفيذ وتفعيل أخلاقيات المنظمة المتصلة بالأهداف والبرامج والأنشطة؛

- معيار 2130 .C1 : ينبغي أن تتسق أهداف المهام الاستشارية مع القيم والأهداف العامة للمنظمة.[1]

**12- معيار2200: تخطيط مهام التدقيق الداخلي**

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، حيث تتضمن أهداف المهمة نطاقها، توقيتها والموارد المخصصة لها.

**13- معيار2201: اعتبارات التخطيط**

عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب ان يأخذ المدققون الداخليون النواحي الآتية في اعتبارهم:

أ. أهداف النشاط الذي تجري مراجعته والوسائل التي يمكن عبرها مراقبة أدائه؛

ب. المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته والسبل التي يمكن بها إبقاء التأثير الناجم عنها في حدود المستوى المقبول؛

ت. مدى كفاية وفاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد اطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة؛

ث. فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

- 2201 .C1: عند التخطيط لتنفيذ مهمة تدقيق لجهات خارج المؤسسة، يجب أن يتوصل المدققون الداخليون معها إلى تفاهم خطي حول أهداف ونطاق المهمة ومسؤوليات وتوقعات كل من الأطراف الداخلة في تلك المهمة،

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 45 - 46

بما في ذلك إيضاح القيود المفروضة على توزيع نتائج المهمة والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بها.

- A1. 2201: يجب أن يعمل المدققون الداخليون على التوصل مع العملاء المعنيين بمهمة استشارية إلى تفاهم حول أهداف ونطاق تلك المهمة ومسؤوليات كل من الطرفين بشأنها والتوقعات الأخرى لاولائك العملاء، وبالنسبة للمهام المهمة يجب أن يتم توثيق هذا التفاهم.[1]

**14- معيار2210: أهداف مهمة التدقيق**

يجب تحديد الأهداف المنشودة لكل مهمة تدقيق.

- A1. 2210: يجب أن تتناول أهداف المهمة الاستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع العميل المعني بتلك المهمة؛
- A2. 2210: يجب أن تتوافق أهداف أي مهمة استشارية مع قيم واستراتيجيات وأهداف المؤسسة.
- C1. 2210: يجب على المدققين الداخليين أجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي تجري مراجعته، ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم؛
- C2. 2210 : يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو احتيال أو حالات عدم تقيد أو أي مخاطر أخرى؛

[1] جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي – التغيرات التي أجريت على تلك المعايير، 01 أكتوبر 2010، ص 20

- C3. 2210 : يتعين وجود مقاييس وافية لتقييم الضوابط الرقابية، لذلك يجب أن يتأكد المدققون الداخليون من مدى قيام الإدارة بوضع تلك المقاييس لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها ، وإذا كانت تلك المقاييس وافية يجب على المدققين الداخليين ان يستعملوها في تقييمهم، أما إذا تبين أنها غير وافية فيجب على المدققين الداخليين العمل مع الإدارة لتطوير مقاييس التقييم المناسبة؛

**15- معيار2220: نطاق مهمة التدقيق**

يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافيا لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

- A1. 2220: عند تنفيذ المهام الاستشارية يجب أن يعمل المدققون الداخليون على التحقق من أن نطاق المهمة كاف للتوصل إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها بشأنها، وإذا ما كانت هناك أي تحفظات لدى المدققين الداخليين بشأن نطاق المهمة في أثناء تنفيذها، فيجب أن يناقشوا تلك التحفظات مع العميل المعني بالمهمة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في تلك المهمة أم لا؛
- A2. 2220: في أثناء المهام الاستشارية يجب على المدققين الداخليين أن يتحققوا من أن الضوابط والإجراءات الرقابية متماشية مع أهداف تلك المهمة، وان ينتبهوا إلى المسائل والمشاكل الرقابية الهامة.[1]

[1] جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص 22

- C1.2220: يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق دراسة الأنظمة والوثائق والسجلات ذات الصلة والأفراد المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها، بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة جهات أخرى؛
- C2.2220: إذا ظهرت فرص هامة لتقديم خدمات استشارية في أثناء تنفيذ أي مهمة تأكيد ينبغي التوصل إلى تفاهم خطي حول أهداف ونطاق تلك المهمة ومسؤوليات وتوقعات كل من الأطراف الداخلة في تلك المهمة، وان يتم إبلاغ نتائج تلك المهمة الاستشارية وفقا للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية؛

**16- معيار2230: تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق**

يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق ويتم توظيف الأفراد اللازمين لتنفيذ المهمة على أساس تقييم طبيعتها ومدى تعقيداتها وقيود توقيفها والموارد المتاحة لتنفيذها.

**17- معيار2240: برنامج عمل التكليف**

يجب على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق برامج عمل كفيلة بتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

- معيار 2240 .C1: يجب أن تشمل برامج العمل الإجراءات اللازمة لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق، ويجب اعتماد برنامج العمل قبل البدء بتطبيقه؛
- معيار 2240 .A1: قد تختلف برامج عمل المهام الاستشارية من حيث الشكل والمضمون حسب طبيعة المهمة.[1]

[1] داود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 129.

**18- معيار 2300: انجاز المهمة**

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الأساسية، الموثوقة، الملائمة والنافعة، من اجل تحقيق أهداف المهمة.

**19- معيار 2310: تحديد المعلومات**

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية، موثوقة وواضحة، نافعة ومفيدة لتحقيق أهداف المهمة.

تفسير: المعلومات الأساسية هي ملائمة، مناسبة ومقنعة، بحيث يمكن للشخص المتبني للحذر والمطلع ذي معرفة أن يصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها المدقق، ومعلومة موثوقة وواضحة هي معلومة قاطعة ويمكن الوصول إليها بسهولة من خلال استخدام تقنيات التدقيق المناسبة. أما المعلومة المناسبة فهي تعزز الملاحظات النتائج وتوصيات التدقيق، وتستجيب إلى أهداف المهمة. والمعلومة المفيدة تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها.

**20- معيار رقم 2320: تحليل وتقييم**

يجب على المدققين الداخليين بناء نتائجهم ونتائج مهامهم في التحليلات والتقييمات المناسبة.

**21- معيار رقم 2320: توثيق المعلومات**

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات المناسبة من اجل دعم نتائج المهمة.

- 2320 .A1: يجب على مدير التدقيق الداخلي التحكم في الوصول إلى ملفات المهمة. يجب عليه، إذا لزم الأمر الحصول على موافقة الإدارة العامة و/أو رأي رجل قانون قبل إبلاغ هذه الملفات إلى أطراف خارجية.

- A2. 2320: يجب على المدقق الداخلي وضع قواعد لحفظ الملفات المهمة، وبغض النظر عن وسيلة الأرشفة المستخدمة، حيث يجب أن تكون هذه القواعد متوافقة مع التوجيهات المحددة من قبل المنظمة ومع أي متطلبات تنظيمية أو غيرها.
- C1. 2330: يجب على مدير التدقيق الداخلي تحديد الإجراءات فيما يخص الحماية والحفظ لملفات مهمة مجلس الإدارة وكذلك نشرها داخل وخارج المنظمة. هذه الإجراءات يجب أن تكون متناسقة مع التوجيهات المحددة من طرف المنظمة ومع أية متطلبات تنظيمية أو غيرها من المتطلبات المناسبة.

**22- معيار رقم 2340: الإشراف على المهمة**

يجب أن تخضع المهام إلى الإشراف المناسب لضمان بان الأهداف تحققت وضمان الجودة وتنمية قدرات العمال.

تفسير: يعتمد نطاق الإشراف على كفاءة وخبرة المدققين الداخليين، بالإضافة إلى تعقيد المهمة، فان مدير التدقيق الداخلي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الإشراف على المهام المحققة من طرف أو من اجل خدمة التدقيق الداخلي، ولكن يجوز تعيين أعضاء آخرين في فريق التدقيق الداخلي ذوي خبرة والكفاءة الأساسية لتحقيق هذا الإشراف، حيث يجب توثيق إثبات الإشراف وحفظه في أوراق العمل.[1]

[1] IPPF, International Professional Practices Framework, Normes d'audit interne: Fonctionnement, Date de consultation: 14/07/2024
http://univers-audit-interne.over-blog.com/article-normes-d-audit-interne-fonctionnement-114962441.html

**23- معيار رقم 2400: الإبلاغ عن النتائج**

يجب على المدققين الداخليين إبلاغ النتائج كما هي مدرجة في المهمات.

**24- معيار رقم 2410: محتوى الاتصال**

يجب أن يتضمن الاتصال أهداف ونطاق المهمة، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات ومخططات العمل.

- معيار رقم 2410 (A1) الإبلاغ النهائي لنتائج المهمة: الإبلاغ النهائي لنتائج المهمة عند الاقتضاء، يتضمن رأي شامل للمدققين الداخليين و / أو استنتاجاتهم، عندما يتم إصدار رأي أو استنتاج يجب أن تأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العامة (العليا) والمجلس وأصحاب المصالح الآخرين، ويجب أن تستند أيضا على معلومات كافية وموثوقة ذات صلة ومفيدة.

**التفسير:** يمكن صياغة الآراء على مستوى المهمة كسلم تقييم أو نتائج أو وصف أخر للنتائج، وقد تكون أي مهمة مرتبطة بضوابط عملية أو مخاطر أو وحدة تشغيلية خاصة ومحددة، وتتطلب صياغة هذه الآراء مراعاة نتائج المهمة وأهميتها.

- معيار رقم 2410 (A2): يتم تشجيع المدققين الداخليين على الإبلاغ عن نقاط القوة المحددة عن الإبلاغ عن نتائج المهمة.
- معيار 2410 (A3): عندما يتم إبلاغ نتائج المهنة إلى المرسل إليه من خارج المنظمة، يجب أن تحدد الوثائق المرسلة القيود التي يجب مراعاتها في نشر النتائج واستغلالها.

- معيار رقم 2410 (C1): يختلف الإبلاغ بشان التقدم ونتائج مهمة المجلس من حيث الشكل والمحتوى اعتمادا على طبيعة المهمة واحتياجات العميل صاحب القرار.[1]

**25- معيار2420: جودة التبليغات**

يجب أن تكون التبليغات صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة، وان تصدر في الوقت المناسب.

**التفسير:** تكون التبليغات صحيحة عندما تكون خالية من الأخطاء والانحرافات وتكون أمينة في الاستناد إلى الحقائق التي ترتكز عليها، حيث تكون التبليغات موضوعية عندما تكون منصفة ومحايدة وغير متحيزة، وناتجة عن تقييم منصف ومتوازن لكل الوقائع والظروف ذات العلاقة تكون التبليغات واضحة عندما تكون منطقية ويسهل فهمها، ولا تتضمن أيضا مصطلحات فنية غير ضرورية، وتقدم كل المعلومات المهمة ووثيقة الصلة بالموضوع.

أ. تكون التبليغات موجزة عندما تركز على صلب الموضوع، وتتفادى الإسهاب الذي لا لزوم له، والتفاصيل المستفيضة والتكرار.

ب. تكون التبليغات بناءة عندما تساعد الجهة الخاضعة للتدقيق، وتقضي إلى إدخال التحسينات عند اللزوم أو متى كانت لازمة؛

ت. تكون التبليغات كاملة عندما لا ينقصها أي شيء مما يكون أساسيا بالنسبة لمن سيتلقى تلك التبليغات، بحيث تكون شاملة لكل المعلومات والملاحظات المهمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات؛

[1] IIA (The institute of internal auditors) standars and guidance, introduction des normes , Florida , USA , janvier 2011 , P17

ث. تكون التبليغات صادرة في الوقت المناسب عندما يتم تلقيها في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة وذلك حسب أهمية المسالة مما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

**26- معيار 2421: حالات الخطأ والسهو**

إذا احتوى أي تبليغ نهائي أو سهو جسيم، فيجب أن يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة إلى جميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.

**27- معيار 2430: استخدام تعبير" تم إجراءه وفقا للمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي "**

يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بان مهام التدقيق قد " تم إجراءه وفقا للمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي " فقط في حل كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تساند تلك الإفادة.

**28- معيار 2431: الإفصاح عن حالات عدم التقيد**

عندما تأثر حالات عدم التقيد مع تعريف التدقيق الداخلي أو المدونة أو المعايير في مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:

أ. القاعدة أو مبدأ المدونة أو المعايير التي يتم التقيد بها تقيدا تاما؛

ب. أسباب عدم التقيد؛

ت. تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق، وعلى نتائج المهمة التي تم التبليغ عنها.

**29- معيار 2440: نشر النتائج**

يجب على مدير التدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق إلى الأطراف المعنية.

**التفسير:** يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التبليغ الذي سيتم إصداره عن أي مهمة تدقيق واعتماده قبل أن يتم إصداره مع تحديد الجهات والآلية التي سيتم استخدامها لإرساله، ويحتفظ مدير التدقيق الداخلي بكامل المسؤولية حتى عندما يقوم بتفويض هذا الواجب لشخص أخر.

أ. 2440 .C1: مدير التدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية الى الأطراف التي يمكنها أن توفر الضمان بان هذه النتائج ستحظى بالعناية المطلوبة؛

ب. 2440 .C2: قبل توزيع النتائج إلى أي طرف خارجي ما لم يوجد نص قانوني أو تشريعي أو نظام داخلي يتعارض مع الأتي فانه يجب على مدير التدقيق الداخلي ما يلي:

- تقييم المخاطر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة؛
- التشاور مع الإدارة العليا والأطراف ذات الصلة؛
- الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها.

ت. 2440 .A1: مدير التدقيق الداخلي مسؤول عن إبلاغ النتائج النهائية للمهام الاستشارية إلى الإدارة العليا.[1]

[1] وزارة المالية، وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي، معايير ومبادئ مهنة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2014، ص 34-36

**ث.** A2. 2440: قد يتم تحديد قضايا معينة متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة أثناء تنفيذ المهام الاستشارية ويجب إبلاغ الإدارة العليا عن هذه القضايا عند يتم تصنيفها على أنها ذات أهمية.

**30- معيار 2450: الآراء العامة**

عندما يتم إصدار رأي عام يجب أن يأخذ في عين الاعتبار توقعات الإدارة العليا وغيرها من الجهات المعنية، كما يجب أن يكون مدعوما بمعلومات كافية ومفيدة وموثوق بها.

التفسير، يجب أن يحدد التبليغ ما يلي:

أ. نطاق المهمة بما في ذلك الفترة الزمنية التي يتعلق بها الرأي المقدم؛

ب. القيود المفروضة على نطاق المهمة؛

ت. الأخذ بالاعتبار المشاريع الأخرى ذات العلاقة بالمهمة، ويشمل ذلك الاعتماد على أية جهات أخرى تقدم خدمات التأكيد؛

ث. إطار المخاطر أو الرقابة وغير ذلك من المعايير المستخدمة كأساس للرأي العام؛

ج. الرأي أو الحكم أو الاستنتاج العام الذي تم التوصل إليه.[1]

**31- معيار رقم** 2500: متابعة التقدم، حيث يجب على المسؤول الرئيسي للتدقيق إنشاء والحفاظ على نظام لرصد التصرف في النتائج التي أبلغت إلى الإدارة، وللتحكم بفعالية في ترتيب النتائج، يضع رئيس التدقيق التنفيذي إجراءات تشمل:

أ. من الضروري أن يستجيب الإطار الزمني الذي يتعين على الإدارة فيه الاستجابة لملاحظات وتوصيات البعثة.

[1] مرجع وموضوع نفسهما.

ب. تقييم استجابة الإدارة.

ت. التأكد من الاستجابة إذا لزم الأمر.

ث. تحقيق مهمة المتابعة إذا لزم الأمر.

ج. عملية اتصال تنقل استجابات / إجراءات غير مرضية، بما في ذلك إدارة المخاطر، إلى المستويات المناسبة للإدارة أو المجلس.

ح. إذا كانت بعض الملاحظات والتوصيات المبلغ عنها معنوية بما يكفي لتتطلب اتخاذ إجراء فوري من قبل الإدارة أو المجلس، فإن نشاط التدقيق الداخلي يراقب الإجراءات المتخذة حتى يتم تصحيح الملاحظة أو يتم تنفيذ التوصية.

خ. يمكن للمراجعة الداخلية للحسابات مراقبة التقدم بشكل فعال من خلال:

- معالجة ملاحظات وتوصيات البعثة إلى المستويات المناسبة للإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب؛
- تلقي وتقييم ردود الإدارة وخطة العمل المقترحة لملاحظات البعثة وتوصياتها أثناء تأدية المهمة أو في غضون فترة زمنية معقولة بعد إبلاغ نتائج البعثة. وتكون الإجابات أكثر فائدة إذا تضمنت معلومات كافية لتمكين مدير التدقيق الداخلي من تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المقترحة وتوقيتها؛
- تلقي تحديثات دورية من الإدارة لتقييم حالة جهودها لتصحيح الملاحظات و / أو تنفيذ التوصيات؛
- تلقي وتقييم المعلومات من الوحدات التنظيمية الأخرى المسؤولة عن المتابعة أو الإجراءات التصحيحية؛

- إبلاغ الإدارة العليا و / أو المجلس عن حالة الردود على ملاحظات وتوصيات البعثة.

د. يجب على المسؤول الرئيسي للتدقيق إنشاء عملية متابعة لرصد وضمان تنفيذ إجراءات الإدارة بفعالية أو قبول الإدارة العليا لخطر عدم اتخاذ إجراء، ويحدد المدققون الداخليون ما إذا كانت الإدارة قد اتخذت إجراء أو نفذت التوصية، وما إذا كانت النتائج المرجوة قد تحققت أو ما إذا كانت الإدارة العليا أو مجلس الإدارة قد تحملوا مخاطر عدم اتخاذ إجراء أو تنفيذ التوصية؛

ذ. المتابعة هي عملية يقوم فيها المدققون الداخليون بتقييم مدى كفاية إجراءات الإدارة وفعاليتها وتوقيتها نتيجة للملاحظات والتوصيات المبلغ عنها، بما في ذلك ملاحظات المراجعين الخارجيين وغيرهم. تتضمن هذه العملية أيضًا تحديد ما إذا كانت الإدارة العليا و / أو مجلس الإدارة قد خاطروا بعدم اتخاذ إجراءات تصحيحية نتيجة للملاحظات التي تم الإبلاغ عنها؛

ر. ينبغي أن يحدد ميثاق نشاط المراجعة الداخلية مسؤولية المتابعة. يحدد مسؤول المراجعة الداخلية طبيعة وتوقيت ومدى المتابعة، مع مراعاة العوامل التالية:

- أهمية الملاحظة أو التوصية المبلغ عنها؛
- درجة الجهد والتكلفة اللازمة لتصحيح الوضع المبلغ عنه؛
- التأثير المحتمل إذا فشل الإجراء التصحيحي؛
- تعقيد العمل التصحيحي؛
- الفترة المعنية.

ز. يتولى مسؤول التدقيق الداخلي الداخلية مسؤولية تخطيط أنشطة المتابعة كجزء من جدول العمل. يعتمد تخطيط على المخاطر والتعرض المتضمن، فضلاً عن درجة صعوبة وتوقيت تنفيذ الإجراءات التصحيحية.

س.يتحقق المدققون الداخليون مما إذا كانت الإجراءات المتخذة نتيجة للملاحظات والتوصيات تسمح بمعالجة الشروط الأساسية، ويجب توثيق أنشطة المتابعة بشكل مناسب.[1]

**32- معيار رقم 2600**: تبليغ قبول المخاطر عندما يستنتج مسؤول التدقيق الداخلي بان الإدارة العليا قبلت مستوى من المخاطر قد يكون غير مقبول بالنسبة للمنظمة، حيث أن مسؤول التدقيق الداخلي ينبغي مناقشة المديرية العامة إذا كان المدقق الداخلي حدد انه لم يتم حل المشكلة، وبالتالي يجب على مدير التدقيق الداخلي إبلاغ مجلس الإدارة.

التفسير: تحديد أو تعريف المخاطر المقبولة من طرف المديرية يمكن ملاحظته عن طريق مهمة التامين أو الاستشارة، ورقابة تقدم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة كنتيجة لالتزامات سابقة أو وسائل أخرى، وليس من مسؤولية التدقيق الداخلي حل المخاطر.[2]

الجدول التالي يوضح معايير التدقيق الداخلي والمبادئ التي تدعمها في إطار الحوكمة:

---

[1] Auditors, Practice Advisory , internal Audit Charter, institute of internal IIA , The January 2009, P 62- 63 .

[2] IPPF (international Professional practices Framework), implémentation Guide 2600, p01

**جدول رقم (11): يوضح المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة التي يدعمها**

| رقم المعيار | التسمية | البيان |
|---|---|---|
| **معايير السمات** | | |
| 1000 | الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات | يعتبر أساس لتطبيق مبادئ الحوكمة |
| 1010 | الإدراك لتعريف التدقيق الداخلي والميثاق الأخلاقي ولمعايير الممارسة المعنية | يدعم حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين |
| 1100<br>1110<br>1111<br>1120<br>1130 | الاستقلال و الموضوعية<br>الاستقلال التنظيمي<br>التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة<br>الموضوعية الفردية<br>الإضرار بالاستقلال والأهداف | يدعم مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين |
| 1200 | البراعة والعناية المهنية | دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات |
| 1210 | البراعة المهنية | |
| 1220 | العناية المهنية | |
| 1230 | التطوير المهني المستمر | |
| 1300 | تأكيد الجودة وبرامج التحسين | يدعم حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين وأصحاب |
| 1310 | متطلبات تأكيد الجودة وبرامج التحسين | |
| 1311 | التقييمات الداخلية | |

| | | |
|---|---|---|
| 1312 | التقييمات الخارجية | المصالح في حوكمة المؤسسات. |
| 1320 | التقرير عن برامج الجودة | |
| 1321 | استخدام " أنجز طبقا للمعايير " | |
| 1322 | الإفصاح عن عدم التوافق | |
| **معايير الأداء** | | |
| 2000 | إدارة نشاط التدقيق الداخلي | يدعم مبدأ الإفصاح والشفافية |
| 2010 | التخطيط | |
| 2020 | الاتصال والموافقة | |
| 2030 | الموارد الإدارية | |
| 2040 | السياسات والإجراءات | |
| 2050 | التنسيق | |
| 2060 | التقرير الى مجلس الإدارة والإدارة العليا | |
| 2100 | طبيعة العمل | يدعم مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة |
| 2110 | الحوكمة | |
| 2120 | إدارة المخاطر | |
| 2130 | المراقبة | |
| **رقم المعيار** | **التسمية** | **البيان** |
| 2200 | التخطيط للمهمة | يدعم مبدأ أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ومبدأ الإفصاح والشفافية |
| 2201 | اعتبارات التخطيط | |
| 2210 | أهداف المهمة | |
| 2220 | نطاق المهمة | |
| 2230 | المهمة وتخصيص الموارد | |

| | | |
|---|---|---|
| 2240 | المهمة وبرنامج العمل | |
| 2300 | انجاز (أداء) المهمة | يدعم مبدأ أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات ومبدأ الإفصاح والشفافية |
| 2310 | التعريف بالمعلومات | |
| 2330 | توثيق المعلومات | |
| 2340 | الإشراف على المهمة | |
| 2400 | إيصال النتائج | يدعم مبدأ أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ومبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة |
| 2410 | مقاييس الاتصال | |
| 2420 | نوعية الاتصال | |
| 2421 | الأخطاء والحذف | |
| 2430 | استعمال " أنجز طبقا للمعايير " | |
| 2431 | الإفصاح عن حالات عدم الالتزام | |
| 2440 | نشر النتائج | |
| 2500 | المتابعة | يدعم مبدأ أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات ومسؤوليات مجلس الإدارة |
| 2600 | قرار الإدارة العليا قبول المخاطر | يدعم مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة |

**المصدر:** محمد مصطفى الجبو، تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5، عدد خاص، بحوث الندوة العلمية الأولى للعلوم الاقتصادية، مارس 2017، ص 231-232.

**خاتمة**

بعد دراستنا للإطار العام للتدقيق الداخلي يمكن أن نستخلص ما يلي:

- التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يسمع بصوت عال، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات، ويعتبر التدقيق من بين فروع المحاسبة والذي تطور في الفترة الأخيرة بسبب الحاجة إليه، و من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطور التدقيق المحاسبي من خلال زيادة حجم المنشآت، ظهور شركات الأموال المساهمة، ظهور بعض القوانين و التشريعات، حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم. حيث يشير تعريف التدقيق على أنَه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع دفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية، فحصا حسابيا والتحقق من نتيجة أعمال المشروع من الرَبح والخسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حوَل صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة؛
- يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف ووسائل الرقابة التي ترتكز عليها المؤسسات الاقتصادية، واحد الأنظمة الرقابية الموجودة بيد الإدارة للتأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها وسلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها. وعرف على أنه: " نشاط وظيفي تقييمي يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء ويهدف التدقيق الداخلي عموما

إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم لدعم والمعلومات للإدارة العليا ". ويمتاز التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص تختص بمهمة فحص جميع الأنشطة في المؤسسة أي وظيفة شاملة لخدمة الإدارة، ووظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية أي مستقلة عن الوظائف الأخرى لضمان الموضوعية ويمتد نشاطها إلى جميع النواحي الإدارية (الرقابة المحاسبية وتقييمها، الضبط الداخلي)؛

- تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة من خلال معايير، وهي المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي، ووضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي، وتحسين العمليات التنظيمية بالمؤسسة، وتتمثل في ثلاث مجموعات تبدأ بمعايير السمات، معايير الأداء ومعايير التنفيذ، وكلها تساهم في دعم مبادئ الحوكمة؛
- تعمل معايير السمات على توضيح متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي وكذلك متطلبات الاستقلالية والموضوعية.
- يقوم التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية بدوره الكبير في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات مع إبراز رأيه الفني المحايد والمستقل في صدق التعاملات البنكية اليومية، ومدى تطبيق البنك للإجراءات الحمائية للتصدي للمخاطر البنكية على المدى القريب والبعيد للمؤسسة.

يتشكل نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية من مقومات (قسم مستقل للتدقيق الداخلي، أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي، نظام جيد للرقابة الداخلية، نظام جيد للتقارير)، ولتحقيقها يتطلب مراعاة الأسس الإدارية، المالية والمحاسبية المتمثلة في كل من مراقبة السيولة، توفير الأمان، تعظيم الربحية وذلك لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال

المؤسسات البنكية، من خلال تحديد واضح لأهداف المراقبة الداخلية،استعمال دليل الإجراءات، الفصل بين الوظائف، الموضوعية في الحسابات، مراجعة داخلية فعالة، فعالية نظام المعلومات ومراقبة الأداء، وهذه الممارسات تمارس بالالتزام بمجموعة من المبادئ أو القيم التي تشمل على قوانين و قواعد تنظيمية، ويطلق عليها بأخلاقيات المهنة، تتمثل أساسا في مبادئ كالنزاهة، الموضوعية، السرية ومبدأ الكفاءة المهنية .

## قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**<u>مؤلفات</u>**


- إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي، 2009،
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2009
- احمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد (الداخلي – الحكومي – الإداري – الخاص – البيئي – المنشآت الصغيرة)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- احمد حلمي جمعة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000
- أحمد لعماري، حكيمة مناعي، " محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014
- أمين السيد احمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- أوصيف لخضر، مطبوعة بعنوان: مدخل للتدقيق الداخلي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017
- حازم هاشم الالوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق -المراجعة نظريا، الجزء الأول، ط1، الجامعة المفتوحة، طرابلس،2003
- حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2011

- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 1998
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 1999
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2007
- خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، "ط1، عمان، الأردن، 2006
- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014
- داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007
- رؤوف عبد المنعم، تحسين الشاذلي، مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1987
- رويال كلاس للبحوث الأكاديمية والدراسات العليا، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، 29 أكتوبر 2012
- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان،" تدقيق الحسابات"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009

- الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
- الصحن عبد الفتاح، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993
- صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال ومعايير حوكمة المؤسسات المالية "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011
- عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على مستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004
- عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001
- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002
- عبد الله خالد أمين، " الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة "، ط1، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2002
- عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2009
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2006

- فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002
- القباني ثناء علي السواح، نادر شعبان إبراهيم، النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006
- القبطان محمود السيد، قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006
- كريمة على الجوهر، صالح العقدة، هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز المخاطر، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات)، القاهرة
- محمد السيد سرايا، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،
- محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، " الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998
- المطارنة، غسان فلاح، (تدقيق الحسابات المعاصر، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009
- معهد المراجعين الداخليين، مبادئ أخلاقيات المهنة، الصادرة في 01 جانفي 2009

- منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان محمد شام الحموي، أساسيات المراجعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1994
- ناصر دادي عدون، دراسات حالة في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، ط1، الجزائر، 2008
- نصر صالح محمد، نظرية المراجعة، الدار الأكاديمية، مصر، 2010
- هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006
- الوردات، خلف عبد الله، دليل التدقيق الداخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008

**مقالات ومداخلات**

- جاوحدو رضا، حقائق حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، بطاقة مشاركة ضمن الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر (الواقع والأفاق) في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 195، سكيكدة، 11 – 12 أكتوبر 2010
- رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة وعمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، 2011
- سامح رفعت، أبو حجر، إيمان احمد محمد رويحه، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في

مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي حول المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر، ب س ن

- صبايحي نوال، بغدود راضية، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان " ، جامعة البويرة، الجزائر، 2012
- فريدة صالح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في الجزائر، سكيكدة الجزائر، يومي 11 و12 أكتوبر 2010
- محمد خالد المهايني، حسن عبد الكريم، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 66، 2007
- محمد عبد الفتاح إبراهيم، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإمارات، سبتمبر 2005
- محمد مصطفى الجبو، تقييم مدى مساهمة إدارة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، مارس 2017
- محمود يوسف الكاشف، نحو إطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة، مجلة كلية التجارة، مصر، 2007
- مسعود صديقي، " دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2012

- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012

**أطروحات**

- احمد نقاز، المراجعة الداخلية مدخلا لإدارة رشيدة لشركات التامين الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2016
- يعقوب ولد الشيخ، محمد ولد أحمد يورة، " التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، تلمسان، 2014

**قوانين والمراسيم**

- جمعية المدققين الداخليين المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي – التغيرات التي أجريت على تلك المعايير، 01 أكتوبر 2010
- المادة 40، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 01/88، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 12 جانفي 1988
- وزارة المالية، وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي، معايير ومبادئ مهنة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2014.

**مو اقع الكترونية**

- ميثاق التدقيق الداخلي لجامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 3-4

https://www.uaeu.ac.ae/en/internal_audit_office/internal_audit_office.pdf

**Références en longues étrangères**

**Ouvrages**

- Alberto SILLERO, Auditer révision légale, Ed Eska, 2000
- IFACI (institut français de l'audit et du contrôle internes), Normes professionnelles de l'audit interne, Paris, septembre 2006
- IIA (The institute of internal auditors) standars and guidance, introduction des normes, Florida, USA, janvier 2011
- IIA, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Normes internationale pour la pratique professionnelle de l'audit interne (Les Normes), Edition 2017
- IIA, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition 2017
- IIA, The institute of internal auditors, Normes internationales pour la pratique professionnelles de l'audit interne (Les normes), octobre 2013
- IIA, The institute of internal Auditors, Practice Advisory, internal Audit Charter, January 2009
- IPPF (international Professional practices Framework), implémentation Guide 2600

- LIONNEL.C ET GERARD.V: "Audit et Contrôle Interne, Aspects financiers" ; Opération et Stratégiques, 4éme Edition, Dalloz, paris 1992
- The Institute Of Internal Auditors (IIA), Introduction des normes, Florida, octobre 2008
- The institute of internal Auditors (IIA), Normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne (Les normes), Cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition 2017

**Articles et communication**

- Jean Christophe sintive, formation aux fondamentaux de l'audit interne, CHAI (Comité d'harmonisation de l'audit interne), France, 06 et 13 octobre 2014

**Sites Internet**

- The institute of internal Auditors (IIA), Introduction des normes, op cit, p 07
- IFACI, cadre de référence internationale des pratiques professionnelles, Edition janvier 2011, p 157

https://chapters.theiia.org/montreal/ChapterDocuments/IPPF%20 2011.pdf

- IPPF, International Professional Practices Framework, Normes d'audit interne : Fonctionnement, Date de consultation : 14/07/2024

http://univers-audit-interne.over-blog.com/article-normes-d-audit-interne fonctionnement-114962441.html

## فهرس

مقدمة.....5

### الباب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التدقيق

**المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي.....12**

أولا: مفهوم التدقيق.....12

ثانيا: مزايا التدقيق.....15

ثالثا: أهمية وأهداف التدقيق.....16

**المطلب الثاني: فروض ومعايير التدقيق المحاسبي.....21**

أولا: فروض تدقيق الحسابات.....21

ثانيا: معايير التدقيق المتعارف عليها.....23

**المطلب الثالث: مبادئ و أنواع التدقيق المحاسبي وعلاقاته.....27**

أولا: مبادئ التدقيق.....27

ثانيا: أنواع التدقيق.....30

ثالثا: الفرق بين التدقيق والمراجعة والمحاسبة.....38

رابعا: علاقات المدقق المستقل.....41

### الباب الثاني: التدقيق الداخلي، المفهوم والممارسة

**المطلب الأول: مفهوم وتطور التدقيق الداخلي.....45**

أولا: نشأة التدقيق الداخلي.....45

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي.....46

ثالثا: خصائص التدقيق الداخلي.....50

**المطلب الثاني: أنواع، مسؤوليات وأساليب التدقيق الداخلي.....51**

أولا: أنواع التدقيق الداخلي.....51

ثانيا: مسؤولية التدقيق الداخلي.....54

ثالثا: أساليب التدقيق الداخلي.....55
**المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.....56**
أولا: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.....56
ثانيا: خدمات ومهام التدقيق الداخلي.....58
**المطلب الرابع: خدمات ومهام التدقيق الداخلي.....61**
أولا: خدمات التدقيق الداخلي.....61
ثانيا: مهام التدقيق الداخلي.....65
**المطلب الخامس: نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية.....66**
أولا: مقومات التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية.....67
ثانيا: أسس التدقيق الداخلي في البنك.....70
ثالثا: إجراءات التدقيق الداخلي.....72
رابعا: الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي.....76
خامسا: أنواع قواعد السلوك المهني.....97
سادسا: موقع التدقيق الداخلي في التنظيم الإداري.....80
سابعا: متطلبات تنفيذ خطة التدقيق الداخلي.....88

**الباب الثالث: معايير التدقيق الداخلي**

**المطلب الأول: معايير السمات.....99**
**المطلب الثاني: معايير الأداء.....105**
خاتمة.....192
قائمة المراجع.....133